

المسئولية الاجتماعية والقانونية للقرويين نحو المشروعات القومية الكبرى "حياة

كريمة" نموذجًا

إعداد

عبد الفتاح لطفي عبدالفتاح علام

مدرس علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية

المستخلص:

عنيت الدراسة الراهنة بالكشف عن مدى توافر المسئولية الاجتماعية والقانونية لدى القرويين نحو المشروعات القومية الكبرى التي تقوم الدولة المصرية بتشييدها في الوقت الراهن في قرى مصر من أجل تحقيق نهضة تنموية مستدامة بالتزامن مع استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، فإذا كانت الدولة حريصة على القيام بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المواطن من أجل رفع مستوى معيشته وتحقيق رفاهته، فمن الضروري أن هذا المواطن لديه مسئولية اجتماعية تجاه تلك المشروعات التي تشيدها الدولة من أجل الحفاظ عليها لكي تتحقق لها الاستدامة للأجيال القادمة، وفي سبيل ذلك تأتي الدراسة الراهنة من خلال إجراء مجموعة من المقابلات الفردية المتعمقة مع ساكني إحدى قرى حياة كريمة بمحافظة الغربية للكشف عن مدى وعيهم بأهمية مسئوليتهم الاجتماعية والقانونية تجاه تلك المشروعات، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك حالة من غياب الوعي لدى المواطنين بمدى توافر مسئوليتهم الاجتماعية الأمر الذي يتطلب قيام الدولة بحملة مكبرة للتوعية بأهمية تلك المشروعات ودور المواطن القروي في الحفاظ عليها انطلاقًا من مسئوليته الاجتماعية والقانونية.

الكلمات الافتتاحية:

المسئولية الاجتماعية، المسئولية القانونية، القرويين، المشروعات القومية، حياة كريمة.

مقدمة:

تولى الدولة المصرية حالياً أهمية كبرى لبناء الإنسان المصرى وتدعمه على كافة المستويات المادية والاجتماعية والثقافية التى تجعله يشعر بمدى دعم ووقوف الدولة بجواره، وأنه الغاية والهدف التى تسعى الدولة المصرية إلى الوصول إليه من خلال تحسين مستواه على كافة الجوانب المعيشية. ومن أجل ذلك عكفت الدولة على إعداد برامج الحماية الاجتماعية لدعم المواطن المصرى عامة والفئات الأولى بالرعاية خاصة، حيث توالى برامج الحماية الاجتماعية منذ عام 2013م لتكون نواة دعم المواطن المصرى، وتعددت هذه البرامج لتشمل الدعم النقدي مثل: تكافل وكرامة؛ والدعم العيني مثل: 100 مليون صحة، أطفال وكبار بلا مأوى، 2 كفاية، دعم ذوى الإعاقة، لنتضمن كل هذه البرامج الحمايية دعم المواطن ورفع مستوى معيشتهم وفقاً لما أعلنته وتبناه القيادة السياسية.

ولقد دشنت الدولة مؤخراً برنامجاً خاصاً ضمن المشروعات القومية الكبرى التى تتولاها الدولة وهو مشروع "حياة كريمة" الذى قام رئيس الجمهورية بإعلان خارطته فى 15 يوليو 2021 ليصبح هذا المشروع واحداً من أهم المشروعات القومية الكبرى التى تقوم به الدولة فى الوقت الراهن، فلب هذا المشروع هو التخفيف عن كاهل المواطنين بالمجمعات الأكثر احتياجاً فى الريف والمناطق العشوائية فى الحضر، وتعتمد المبادرة على تنفيذ مجموعة من الأنشطة الخدمية والتنمية التى من شأنها ضمان "حياة كريمة" لتلك الفئة وتحسين ظروف معيشتهم(1).

ولكن ثمة مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق المواطنين فى الحفاظ على ثمار هذا المشروع القومى الضخم، فليس من المنطق أن تقوم الدولة بالتطوير وتحسين مستوى معيشة المواطن وفى ذات الوقت لا يقوم المواطن بالحفاظ على هذه المشروعات ومحاولة تطويرها واستثمارها، بالإضافة إليها لتحظى بالاستدامة لفترات زمنية طويلة تتمتع بها الأجيال القادمة دون تكبد عناء بناء هذه المشروعات مرة أخرى، كما يعانى بعض فئات المجتمع حالياً. فكم من مشروعات بنية تحتية أقامتها الدولة تراجع مستوياتها وتهاكت بسبب السلوك العام للمواطنين نظراً لعدم توافر مسؤوليتهم الاجتماعية حيال تلك المشروعات، وكم من حضارات ما زالت تخلد فى ذاكرة العالم بسبب التزام مواطنيها بمسؤوليتهم الاجتماعية تجاه دولتهم؛ الأمر الذى يحتم علينا إلقاء الضوء على المسؤولية الاجتماعية للقرويين نحو المشروعات القومية الكبرى التى تتبناها الدولة فى المجتمع الريفى ليكون للمواطن القروى دور محورى فى بناء الجمهورية الجديدة بجانب جهود الدولة المضنية.

أولاً: إشكالية الدراسة:

فى الوقت الذى تقوم فيه الحكومة فى الوقت الراهن ببناء الدولة المصرية الحديثة يصبح للفرد دور رئيسى فى مساندة الدولة فى القيام بالدور المنوط بها من خلال قيامه بمسؤوليته الاجتماعية والقانونية فى الحفاظ على هذه المشروعات التى تقيمها الدولة من بنية تحتية، ومشروعات قومية لكى لا يلقى بالعبء على عاتق الدولة وحدها فى زيادة تكلفة المشروعات الحمايية التى تتبناها بالمجتمع، ومن ثم تصبح المسؤولية الاجتماعية والقانونية للمواطنين فى تلك اللحظة الراهنة هى عصب بناء الدولة المصرية الحديثة، بدلاً عن صور الإهمال والسلوكيات الاجتماعية الخاطئة التى نلاحظها بأعيننا داخل القرى التى ينفذ بها مشروعات حياة كريمة من خلال صور الاعتداء على هذه الخدمات

1 الموقع الرسمى لبرنامج حياة كريمة <https://www.hayakarima.com>

مما يفقدها استدامتها للأجيال القادمة، والذي بدوره يكلف الدولة مزيداً من الإنفاق على صيانة هذه الخدمات مرات عديدة، ولعل ذلك كله عائد على عدم توافر المسؤولية الاجتماعية والقانونية للأفراد نحو هذه المشروعات مما يعد إشكالية مهمة يعانى منها المجتمع بشكل عام، وكانت أيضاً منطلقاً للدراسة الراهنة.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الراهنة فى مجموعة من النقاط التى تبين مدى أهمية المسؤولية الاجتماعية والقانونية للقرويين نحو المشروعات القومية الكبرى مثل مشروع "حياة كريمة" التى تغزوا حالياً ربوع القرى المصرية نحو تحقيق تنمية شاملة مستدامة للقرى الأكثر فقراً لرفع مستوى معيشة المواطنين، وذلك وفق خطة التنمية التى أعلنتها الدولة المصرية، حيث إن تحقيق التنمية المستدامة لا يعتبر منوطاً بأجهزة الدولة وحدها بل للمواطن الدور الأكبر فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على المشروعات التى تتبناها الدولة المصرية فى الوقت الراهن، وتنبولر أهمية الدراسة الراهنة فى النقاط الآتية:

- 1- أهمية توافر المسؤولية الاجتماعية والقانونية للقرويين فى الحفاظ على المشروعات القومية، والآليات التى تتحقق من خلالها.
- 2- مدى أهمية مشروع "حياة كريمة" الذى تتبناه الدولة المصرية للتخفيف عن عبء المواطنين.
- 3- مدى معرفة القرويين بالقوانين التى تحقق الضبط الاجتماعى فى الحفاظ على المشروعات القومية التى تشيدها الدولة بمبادرة حياة كريمة.
- 4- طرح استراتيجية وطنية لتنمية الوعى المجتمعى بأهمية مشروع "حياة كريمة"، وضرورة توافر المسؤولية الاجتماعية والقانونية عند القرويون للحفاظ على هذا المشروع الذى يعتبر جزءاً من البناء الحضارى للدولة المصرية الحديثة.

ثالثاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف الدراسة الراهنة إلى إلقاء الضوء على مدى توافر المسؤولية الاجتماعية والقانونية عند القرويون نحو المشروعات القومية الكبرى التى تقيمها الدولة فى الوقت الراهن، وذلك من أجل الحفاظ على تلك المشروعات للأجيال القادمة، ومن أجل بناء حضارة راسخة فى وجدان الدولة والشعوب الأخرى كما كان للحضارة المصرية القديمة، ومن هذا الهدف الرئيس تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية التى تسعى الدراسة الراهنة إلى الإجابة عليها وهى:

- 1- ما مدى معرفة القرويين بمبادرة حياة كريمة؟
- 2- ما مدى توافر المسؤولية الاجتماعية للقرويين نحو مشروعات "حياة كريمة"؟
- 3- ما مدى معرفة القرويون بمسئوليتهم القانونية نحو مشروعات حياة كريمة، ومدى معرفتهم بقوانين حماية الممتلكات العامة للدولة؟
- 4- ما أساليب تحقيق الضبط الاجتماعى للحفاظ على الممتلكات العامة للدولة وخاصة المشروعات القومية الكبرى "حياة كريمة"؟
- 5- ما مقترحات القرويين للتوعية بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة؟

رابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- **منهج الدراسة:** تعتمد الدراسة الراهنة على "المنهج الوصفي" نظراً لكونه "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة ما، أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها.

2- **أسلوب الدراسة:** تستخدم الدراسة الحالية "الأسلوب الكيفي"، وذلك لكي نوضح من خلاله مدى تفاعل عينة الدراسة مع مشروعات حياة كريمة، ومدى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والقانونية لديهم نحو هذه المشروعات، ورؤيتهم لمكافحة الاعتداء على هذه المشروعات، وتصورهم لطرق التوعية للحفاظ على هذه المشروعات.

3- **أداة الدراسة:** تعتمد الدراسة الراهنة على دليل "المقابلة المتعمقة"، وذلك لبحث مدى شعور القرويين بمسؤوليتهم الاجتماعية والقانونية نحو مشروعات حياة كريمة، وقد تم تقسيم دليل المقابلة المتعمقة إلى أربعة محاور رئيسية ضم كل منهم مجموعة من الأسئلة، بالإضافة إلى البيانات الأساسية للكشف عن الدراسة وهي:

المحور الأول: رؤى القرويين لمشروعات حياة كريمة بقرية مصرية.

المحور الثاني: رؤى القرويين لمسؤوليتهم الاجتماعية نحو مشروعات حياة كريمة.

المحور الثالث: أساليب الضبط الاجتماعي التي تعكس المسؤولية القانونية عند القرويين للحفاظ على مشروعات حياة كريمة.

المحور الرابع: رؤى القرويين لأنماط التوعية بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة.

4- **مجتمع الدراسة:** تقع الدراسة الراهنة بقرية نهطاي، وهي إحدى القرى الأم التابعة لمركز زفتى محافظة الغربية، وتقع القرية غربى مدينة زفتى وشمالي الضبابشة وكفر دمنهور، ويحدها شمالاً كفر الديب وغرباً كفر الداغيدة والسماوية؛ وهي إحدى القرى الأم في المنطقة بها مقر الوحدة المحلية، ومستشفى التكامل الصحى، ومكتب التليفون (سنترال)، ونقطة الشرطة، وبنك القرية، وإدارة التضامن الاجتماعى، والتموين، والشباب والرياضة، ومجمع المدارس، ويبلغ عدد سكان نهطاي فعلياً ما يزيد عن 30000 نسمة حيث إن نهطاي مهبط هجرة وانتقال لكثير من المواطنين من خارجها نظراً لموقعها الجغرافى المتميز إذ تقع على خط طريق الزقازيق - زفتى، وطريق السنطة - طنطا سواء الحديدى، أو الأسفلتى ولتوفر الخدمات والسكن بها⁽²⁾.

5- **عينة الدراسة:** تعتمد الدراسة على عينة قوامها (10) مفردة من قاطنى قرية نهطاي مركز زفتى إحدى قرى المشروع الرئاسى "حياة كريمة" بمحافظة الغربية، وقد تنوعت خصائص العينة من حيث النوع، والسن، والتعليم، والحالة الزوجية على النحو التالى:

أ- خصائص عينة الدراسة من حيث النوع:

2 دليل قرية نهطاي، الوحدة المحلية بنهطاي، وزارة التنمية المحلية، مصر، ديس، ص 9

انقسمت عينة الدراسة من حيث النوع إلى خمسة ذكور وخمس إناث، وذلك لكي يتم تمثيل فئة النوع من الجنسين في قضية الدراسة للتعرف على طبيعة رؤية كليهما لمشروعات حياة كريمة بقريتهم ومدى رؤيتهم لمسئولية المواطنين الاجتماعيه والقانونية للحفاظ على هذه المشروعات.

ب- خصائص عينة الدراسة من حيث السن:

تم تقسيم عينة الدراسة من حيث السن إلى ثلاث فئات، حيث مثلت الفئة الأولى الأعمار من 20 سنة إلى 40 سنة، وهي تمثل فئة الشباب، وقد بلغت نسبتها 60% من أفراد عينة الدراسة، وتعتبر هذه الفئة هي القوى الفاعلة داخل الريف المصرى وهي مصدر تكوين الأسر ونشر الوعي للأجيال الجديدة، ومثلت الفئة الثانية الأعمار من 40 سنة إلى 60 سنة، وهي تمثل مرحلة النضج عند الإنسان، وقد بلغت نسبتها 30% من أفراد عينة الدراسة، وتعتبر هذه الفئة هي محور التوجيه والإرشاد، ونموذج الاقتداء داخل الريف المصرى لما تمتلكه من خبرة كافية تجعلها أقدر على حفظ النظام والدعوة إلى الاستقرار داخل المجتمع، في حين مثلت الفئة الثالثة الأعمار من 60 سنة فأكثر، وهي تمثل فئة كبار السن، وقد بلغت نسبتها 10% من أفراد عينة الدراسة، وتعتبر هذه الفئة هي رؤس الحكمة في الريف المصرى، وهي منبع القرار وشيوخ المجالس العرفية التي يلجأ إليها قاطنو الريف المصرى عند حدوث النزاعات بينهم.

ج- خصائص عينة الدراسة من حيث التعليم:

انقسمت عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمى إلى ثلاث فئات، حيث مثلت الفئة الأولى المستوى التعليمى أقل من متوسط، وقد بلغت نسبتها 20% من أفراد عينة الدراسة، وقد يعتقد البعض أن الريف المصرى بوجه عام ما زال غارقاً في الأمية ولكن الواقع وفقاً للإحصاءات غير ذلك فليس كل ريف مصر يعانى من أمية تعليمية، وتم الأخذ في الاعتبار تمثيل هذه الفئة لمعرفة رؤيتهم لمشروعات حياة كريمة التي تقوم الدولة بتشبيدها بقريتهم، وقد مثلت الفئة الثانية المستوى التعليمى المتوسط، وقد بلغت نسبتها 50% من أفراد عينة الدراسة، وقد تتناسب هذه الفئة مع مستوى التعليم فى الريف المصرى بوجه عام حيث يميل مواطنوا الريف إلى الحصول على المؤهلات المتوسطة للانتهاج من العملية التعليمية من أجل تكوين الأسر أو البحث عن العمل لجلب الرزق إلى الأسرة، في حين مثلت الفئة الثالثة المستوى التعليمى الجامعى، وقد بلغت نسبتها 30% من أفراد عينة الدراسة.

د- خصائص عينة الدراسة من حيث الحالة الزوجية:

انقسمت عينة الدراسة من حيث الحالة الاجتماعية إلى 70% متزوجين، و20% لم يسبق لهم الزواج، و10% أرامل، ويوضح هذا التباين مدى رؤية القرويين لمشروعات حياة كريمة وفقاً لمدى المسئولية الواقعة عليه داخل نطاق الأسرة، حيث تختلف رؤيتهم للمشروعات التنموية وفقاً لأولوياتهم المعيشية.

خامساً: المفاهيم الأساسية للدراسة:

1- مفهوم المسئولية الاجتماعية:

ي طرح التنظير الاجتماعى تعريفاً للمسئولية الاجتماعية باعتبارها "مسئولية الفرد عن أفعاله حيال السلطة الاجتماعية وما تمثله من أعراف وتقاليد وعادات ورأى عام، وتتميز هذه المسئولية بعودة السلطة فيها لمرجعية المجتمع والثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها، وتكون العبرة فيها بالنتائج التي تتحقق على ساحة المجتمع، وفي هذا الإطار تدرك المسئولية الاجتماعية باعتبارها مسئولية الفرد

أمام المجتمع تحددها أعرافه وتقاليدته واحتياجاته وهي تتصل عادة بجانب الواجبات المرتبطة بأدوار الفرد في المجتمع وهي الأدوار التي تؤدي وظائف أساسية لصالح بناء المجتمع حيث يستوجب عدم الوفاء بها العقاب من قبل المجتمع وهو العقاب الذي يبدأ مخففاً كاللوم، وينتهي إلى إنزال العقاب المادي بالشخص⁽³⁾.

والمسئولية الاجتماعية التزام (سيكولوجي، أخلاقي، قانوني، مجتمعي، بيئي... إلخ) يعتمد على الفاعل الاجتماعي (قد يكون فرد، جماعة، مؤسسة، بناء، مجتمعاً، أو حتى حضارة) أثناء تفاعله مع الآخرين، ويؤسس على معرفته لحقوقه وواجباته، ليس كفكرة بل كمبدأ لتطبيقها على أرض الواقع، والتي توجهها الخصوصية الاجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها⁽⁴⁾.

وتعرف "المسئولية الاجتماعية" إجرائياً وفقاً للدراسة الراهنة بأنها:

التزام الفرد بالحفاظ على المشروعات القومية الكبرى التي تقيمها الدولة، من خلال الحفاظ على نظافتها ومراقبة سلوك الآخرين نحو الاعتداء عليها، والتعاون مع أجهزة الدولة في الحفاظ على هذه المشروعات، وذلك من أجل استدامة هذه المشروعات للأجيال القادمة حتى يتوفر لديهم الرخاء.

2- مفهوم المسئولية القانونية:

المسئولية القانونية هي التي تترتب على إخلال الشخص بالتزام قانوني محدد، ويتحدد هذا المفهوم من خلال مجموعة من العوامل التي توضح المنشود من المسئولية القانونية وهي⁽⁵⁾:

- أ- المسئولية القانونية تقوم على عنصر موضوعي وهي مسئولية شخص أمام شخص آخر.
- ب- المسئولية القانونية لا تقوم إلا إذا كان هناك ضرر لحق بالغير الذي يمكن أن يكون فرد بذاته أو المجتمع بأكمله.

وتقسم المسئولية القانونية إلى مسئولية مدنية، ومسئولية جزائية، ومسئولية إدارية:

- أ- **المسئولية المدنية:** وهي الجزاء الذي يترتب على المدين نتيجة إخلاله بالتزامه الذي أدى إلى إلحاق الضرر بالدائن وإفكار نمته. فتقوم المسئولية المدنية على الضرر الذي يلحق بالفرد، ومن ثم يكون الجزاء فيها تعويض المضرور عن ذلك الضرر، ويحق للمضرور أن ينزل عن التعويض أو يتصالح عليه، وينتقل هذا التعويض إلى ورثة المضرور في حالة وفاته⁽⁶⁾.

³ على ليلة، المسئولية الاجتماعية تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير، المؤتمر السنوي الحادي عشر "المسئولية الاجتماعية والمواطنة" مايو 2009، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010م. ص 51

⁴ Kozy, Mohamed A. (2020), "social responsibility between the traditional and modern concept" BAU Journal – Society, Culture and Human Behavior: Vol. 1 : Iss. 2 , Article 11.

⁵ إيثار موسى، تعريف المسئولية من الناحية القانونية، 24 مايو 2023، <https://www.mohamah.net/law>

⁶ هشام محمود العلي، محسن عبد الحميد البيه، طبيعة المسئولية المدنية للطبيب، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، المجلد 13، العدد 84، يونيو 2023، ص 63

ب- **المسئولية الجزائية:** وهي الجزاء الذي يترتب على الشخص الذي أخل بقاعدة من قواعد قانون العقوبات، أو أى نص جزائي خاص آخر، ولا تقوم المسئولية الجزائية إلا إذا كان هناك ضرر أصاب المجتمع، ويترتب على ذلك أن الجزاء فى المسئولية هو عقوبة، وتطالب بها النيابة العامة بصفتها ممثلة عن المجتمع، ولا تمتلك النيابة النزول عن الدعوى أو الصلح فيها⁽⁷⁾.

ج- **المسئولية الإدارية:** وهي مسئولية الإدارة عن الأضرار التي تلحق بالغير، وهي على نوعين، وهما: المسئولية الإدارية القائمة على أساس الخطأ، والمسئولية الإدارية القائمة على أساس المخاطر⁽⁸⁾.

وتعرف "المسئولية القانونية" إجرائياً فى ضوء الدراسة الراهنة بأنها:

مسئولية الفرد الطبيعى العاقل عن كل فعل يصدر عنه يترتب عليه إحداث ضرر بالغير، أو بالمجتمع المحلى الذى يعيش فيه.

3- مفهوم القرويين:

تستخدم مصطلحات مثل (قرويون وفلاحون) بصورة متبادلة ولكن كلمة فلاح ليست محصورة فى التعريف المهنى الذى يشير إلى العامل المستقل أو المأجور الذى يعمل فى أرضه أو أرض الغير، بل تستخدم على أنه تصور شمولى أو موحد يعكس القيم الاجتماعية ورؤى العالم المشتركة بين هؤلاء الذين ولدوا ويعيشون فى المجتمع القروى، فالتمايز المهنى والاقتصادى بين أهل القرية لا يمنعهم من توحيد أنفسهم مع قيم الفلاحين أو من ينعنون أنفسهم على أنهم فلاحون. "فهؤلاء الذين لا يكونون منخرطين بشكل مباشر فى الاقتصاد الزراعى لديهم أقارب ورفاق وجيران منخرطون فى ذلك العمل"⁽⁹⁾.

إن الارتباطات المتضمنة فى هذا التصور - أى الفلاحين- تكون مهيمنة حتى أن التصور أو المصطلح ذاته يستخدم من قبل العمال غير الزراعيين، خاصة عند محاولتهم إقناع الفلاحين أنهم يشاركونهم القيم نفسها، والقرويون بذلك هم "كل من يعيشون فى المجتمع القروى سواء أكانت مهنتهم الأساسية الزراعة أم غيرها من المهن والحرف الأخرى، ما دامت تجمعهم ثقافة واحدة وقيم وعادات مشتركة"⁽¹⁰⁾.

ويعرف "القرويين" إجرائياً فى ضوء الدراسة الراهنة بأنه:

⁷ معتز حمدالله أبو سويلم، المسئولية الجزائية عن الجرائم المحتملة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الاردن، 2014م، ص13.

⁸ عامر عبد العزيز الفقى، أساس المسئولية الإدارية عن الإخلال بمبدأ المساواة والأعباء العامة عن القرارات الإدارية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، المجلد57، العدد1، مايو 2023م، ص 109

⁹ همت بسبوني، القرويين وإشكالية تلقى الخطاب الدينى، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثالث، سبتمبر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، 2016، ص 4

¹⁰ المرجع السابق، ص 5

كل من يسكن بالقرية سواء كان يمارس العمل الزراعي، أو يمارس نشاطاً آخر غير الزراعة، ويربطهم قيم وعادات وتقاليد معينة تخلق نوعاً من التجانس بين هؤلاء الأفراد داخل القرية.

سادساً: الإطار النظري للدراسة:

1- المسؤولية الاجتماعية: الأبعاد والمبادئ وآليات تحقيقها.

أ- أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

إن المسؤولية الاجتماعية لم تعد تقع على عاتق الأسرة والمجتمع والدولة فحسب، بل إنها تقع على عاتق العالم أجمع، فهي مسؤولية جماعية وليست مسؤولية فردية، أو هي مسؤولية مشتركة يشترك فيها الأفراد على مستوى المجتمع الواحد، كما يشترك فيها العالم أجمع على مستوى العالم ككل⁽¹¹⁾، وعلى هذا الأساس يتعين تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:

أ-1- **البعد الأخلاقي:** الالتزام بالسلوك الأخلاقي المستوعب للجوانب العملية، والمعتقدات في المجتمع، والالتزام بالقواعد الصحيحة، وعدم إلحاق الضرر بالفئات الأخرى؛ من أجل ضمان سيادة مفاهيم العدالة والنزاهة والاستقامة، وعدم الإخلال بالعمل⁽¹²⁾.

أ-2- **البعد الاقتصادي:** لا يشير إلى الكسب، كناحية من نواحي الأعمال التجارية، إنما يشير إلى الالتزام بمزاولة أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحكومة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي⁽¹³⁾.

أ-3- **البعد الاجتماعي:** يركز على الإنسان الذي يمثل جوهر التنمية، وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية للمحتاجين، والاهتمام بالصحة والتعليم والتركيز والاهتمام بالمشاركة الكاملة للمرأة كنهج ضروري لتحقيق التنمية المستدامة⁽¹⁴⁾.

ب- مبادئ و دوافع المسؤولية الاجتماعية:

تتحقق المسؤولية الاجتماعية من خلال مجموعة من المبادئ والدوافع تتمثل في⁽¹⁵⁾:
المبدأ الأول: أن الجميع يتحمل المسؤولية تجاه النفس والأسرة والمجتمع.
المبدأ الثاني: المشاركة في العمل الخيري هو أساس الاستقلال الاقتصادي.

¹¹ أحمد زايد، المواطنة والمسؤولية الاجتماعية: مدخل نظري، المؤتمر السنوي الحادي عشر "المسؤولية الاجتماعية والمواطنة" مايو 2009، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010م، ص 29

¹² شيماء حلمي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد ثلاثة وخمسون، جامعة طنطا، 2023م، ص 96

¹³ هديل العتوم، مفهوم المسؤولية الاجتماعية وابعادها، نوفمبر 7، 2020،

<https://e3arabi.com/%D8%B9%D9%84%D9%85->

¹⁴ شيماء حلمي، مرجع سابق، ص 99

¹⁵ احمد عبادة العربي، المسؤولية الاجتماعية واحتياجات المجتمع، المركز الدولي للبحوث والدراسات،

<https://medadcenter.com/articles/40>

المبدأ الثالث: ربط المسؤولية الاجتماعية بالمعتقدات والقيم الإسلامية.
المبدأ الرابع: رد الجميل للمجتمع بالإتفاق على الأعمال الخيرية.

ج- آليات تحقيق المسؤولية الاجتماعية:

يتطلب تحقيق المسؤولية الاجتماعية قدراً عالياً من التكامل البنائي الاجتماعي، ويتأسس هذا التكامل عبر ثقافة واحدة تساهم في ربط أفراد المجتمع وتوحيدهم في بناء اجتماعي واحد يتألف من مجموعات تحدد علاقة الأفراد بعضهم ببعض في نسق يتسم بتوزيع الحقوق والواجبات في سلم المسؤولية الاجتماعية، وتتحقق المسؤولية الاجتماعية من خلال تكيف ثلاثة مستويات يعد انتقاص واحد منهم معوقاً وظيفياً في تحقيق المسؤولية الاجتماعية⁽¹⁶⁾ وهي:

المستوى الأول: التكيف مع البيئة: وهو ضرورة تكيف الحياة الاجتماعية مع البيئة المحيطة بها تحقيقاً لدرجة عالية من التكامل مع الوجود الخارجي الذي يساهم في توفير بيئة ملائمة لخلق ثقافة المسؤولية الاجتماعية⁽¹⁷⁾.

المستوى الثاني: يتحدد عبر وظيفة التفاعل الداخلي في النسق: وهو يؤكد على الجانب النظامي، ويهتم بمجموعة من الترتيبات النظامية التي يمكن عن طريقها توفير المساعدة في دعم الحياة الاجتماعية وسيرها بصورة منظمة، ويتحقق ذلك عن طريق عمليات اجتماعية تستند إلى التعاون، وإقصاء الصراع، ويبدو هنا دور النسق الأسرى والقراي الذي يعد التربة الأولى الذي تنمو فيها المسؤولية بشقيها إذ إنه يمثل نسقاً ذا فاعلية قصوى في تحقيق التكامل الاجتماعي، وتنبثق هذه الفاعلية من خصائص الدور الأسرى والقراي إذ إنه يمثل المجال الذي تنجز فيه أنشطة اجتماعية كثيرة التي تنجز بواسطة جماعات (الأخوة – الأقارب)، والتي ينمو في وسطها مفهوم المسؤولية الاجتماعية⁽¹⁸⁾.

المستوى الثالث: التكيف الثقافي: وهو يشير إلى اكتساب الإنسان لعادات وقيم مجتمعية حتى يصبح أكثر قدرة على المشاركة في النشاط الاجتماعي، وتتحقق المسؤولية الاجتماعية في هذا المستوى عبر التزاوج بين وسائط التنشئة الاجتماعية المتباينة والتي تهدف إلى صياغة الذات المسؤولة في إطار نسق من التوقعات المتبادلة، وفي هذا الإطار يقتضى أن نؤكد أن تأسيس ثقافة المسؤولية المجتمعية تتطلب حالة من "التوازن والتلاؤم" داخل البناء الاجتماعي⁽¹⁹⁾.

والجدير بالذكر أنه إذا كان تحقيق التكيف كمتطلب أساسي لتحقيق المسؤولية يُعد ضرورة وظيفية. فإن الإخلال بأى منها يُعد معوق لتمام ثقافة المسؤولية وتطبيقاتها داخل النسق، ذلك لأنه إذا كانت عملية التكيف تشكل الآلية التي يستخدمها النسق ليغرس بها حالة الانسجام بين الأجزاء المكونة لبنائه

¹⁶ برهان سليمان، مفهوم المسؤولية الاجتماعية،

<https://borhansoliman.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85->

¹⁷ شيماء حلمي، مرجع سابق، ص 101

¹⁸ غراز الطاهر، دور الثقافة التنظيمية في بلورة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال المعاصرة، مجلة الراصد العلمي،

المجلد السابع، العدد الأول، جامعة وهران، الجزائر، 2020، ص 94

¹⁹ على ليلة، مرجع سابق، ص 69

بحيث تقوم كافة الأجزاء بالأدوار المنوطة إليها والمسئولة عنها بما يحفظ للنسق تكامله ويساهم في استمرار الوجود الحيوى المتفاعل الذى تحيا عليه فكرة المشاركة فى قيادة المجتمع، وقد يحدث للنسق ما يساهم فى إعاقه فاعلية الآليات التكيف ويبدو هذا حينما تتقاعس أحد الأجزاء عن أداء دورها وهو ما يؤدي إلى توتر نسقى ينعكس على أمن النسق، وتبدو هذه التوترات على سبيل المثال عند الاختلاف على المنطلق الأيديولوجى لوسائط التنشئة المعنية بغرس ثقافة المسئولية، أو التخلّى عن دورها فى الصياغة النظامية للنشء، أو غرس ثقافات مغايرة من شأنها تقويض الهوية وتفكيك الثقافة المؤسسة للنسق، وهو ما يشير إلى عدد من المعوقات الوظيفية التى تعوق النسق والتى قد يؤدي عدم تداركها إلى حالة من الفوضى المهددة لتحقيق المسئولية الاجتماعية⁽²⁰⁾.

2- حياة كريمة نحو المفهوم، والأهداف، والمبادئ، ومحاور العمل بالمبادرة.

أ- التعريف بمبادرة "حياة كريمة":

هى تلك المبادرة الوطنية التي أطلقها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى، رئيس جمهورية مصر العربية فى 2 يناير من العام 2022، وهى مبادرة متعددة فى أركانها، ومتكاملة فى ملامحها؛ تنبُع هذه المبادرة من مسئولية حضارية وبُعد إنسانى قبل أى شيء آخر. فهى أبعد من كونها مبادرة تهدف إلى تحسين ظروف المعيشة والحياة اليومية للمواطن المصرى، حيث تهدف أيضًا إلى التدخل الآنى والعاجل لتكريم الإنسان المصرى، وحفظ كرامته، وحقه فى العيش الكريم، ذلك المواطن الذى تحمل فاتورة الإصلاح الاقتصادى والذى كان خيرًا مساندًا للدولة المصرية فى معركتها نحو البناء والتنمية⁽²¹⁾.

ب- أهداف المبادرة⁽²²⁾:

- ب-1- التخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجًا فى الريف والمناطق العشوائية فى الحضر.
- ب-2- التنمية الشاملة للتجمعات الريفية الأكثر احتياجًا بهدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد لتوفير حياة كريمة مستدامة للمواطنين على مستوى الجمهورية.
- ب-3- الارتقاء بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى والبيئى للأسر المستهدفة.
- ب-4- توفير فرص عمل لتدعيم استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم وتجمعاتهم المحلية.
- ب-5- إشعار المجتمع المحلى بفارق إيجابى فى مستوى معيشتهم.
- ب-6- تنظيم صفوف المجتمع المدن وتدعيم الثقة فى كافة مؤسسات الدولة.
- ب-7- الاستثمار فى تنمية الإنسان المصرى.
- ب-8- سد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعها.

²⁰ عادل عامر، المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة فى المؤسسات التعليمية الحكومية، مقال راي، دنيا الوطن،

<https://pulpit.alwatanvoice.com/article>، 2019/12/11

²¹ الموقع الرسمى للمبادرة الرئاسية حياة كريمة <https://www.hayakarima.com/about.html>

²² المرجع السابق.

ب-9- إحياء قيم المسؤولية المشتركة بين كافة الجهات الشريكة لتوحيد التدخلات التنموية فى المراكز والقرى وتوابعها.

ج- المبادئ الأساسية للمبادرة⁽²³⁾:

- ج-1- الشفافية فى تداول المعلومات.
- ج-2- تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا.
- ج-3- الالتزام والتعهد لكل شريك للقيام بدوره وفق منهجية العمل ومعايير الخدمات.
- ج-4- دعم اللامركزية عن طريق تفويض السلطة، وإتاحة قدر أكبر من المرونة، وتقريب المسافة بين مستويات اتخاذ القرار.
- ج-5- النزاهة فى أداء الخدمة لمستحقيها.
- ج-6- الثقة المتبادلة بين كافة الجهات الشريكة والشباب المتطوع للعمل.
- ج-7- التوازن بين تقديم التدخلات الخدمية والتدخلات التنموية والإنتاجية.

د- محاور عمل المبادرة⁽²⁴⁾:

- د-1- سكن كريم من خلال رفع كفاءة المنازل، وبناء أسقف، وبناء مجمعات سكنية فى القرى الأكثر احتياجًا، ومد وصلات مياه، وصرف صحى، وغاز، وكهرباء داخل المنازل.
- د-2- المشروعات متناهية الصغر، وتفعيل دور التعاونيات الإنتاجية فى القرى.
- د-3- الخدمات الطبية كبناء مستشفيات، ووحدات صحية وتجهيزها من معدات وتشغيلها بالكوادر طبية، وإطلاق قوافل طبية تقدم من خلالها خدمات صحية من أجهزة تعويضية (سماعات، ونظارات بصرية، وكراسى متحركة، وعكازًا.. إلخ).
- د-4- الخدمات التعليمية كبناء ورفع كفاءة المدارس، والحضانات وتجهيزها وتوفير الكوادر التعليمية، وإنشاء فصول محو الأمية.
- د-5- التمكين الاقتصادى من خلال التدريب والتشغيل من خلال المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
- د-6- إنشاء مجمعات صناعية وحرفية وتوفير فرص عمل.
- د-7- التدخلات الاجتماعية والتنمية الإنسانية التى تشمل بناء وتأهيل الإنسان وتستهدف الأسرة، والطفل، والمرأة، وذوى الإعاقة، وكبار السن.
- د-8- زواج اليتيمات بما يشمل تجهيز منازل الزوجية وعقد أفراح جماعية.
- د-9- التدخلات البيئية كجمع مخلفات القمامة مع بحث سبل تدويرها.. إلخ.

3- المسؤولية القانونية، وقانون حماية الممتلكات العامة للدولة.

أ- المقصود بالممتلكات العامة وأقسامها:

يقصد بالممتلكات العامة للدولة: الأشياء التى لا ينفرد بملكيته شخص أو بعض أشخاص بل هى ملك للجميع كالمؤسسات بأنواعها والتى تقع تحت مظلة الملكية العامة أى ملكية المجتمع ككل وهى

²³ المرجع السابق

²⁴ المرجع السابق

تشمل: الجسور، والطرق العامة، والمساجد، والجامعات، والمدارس الحكومية والهيئات، والمرافق العامة مثل: شبكات الكهرباء، والهاتف، والمياه، والصرف الصحي، والمراكز الخدمية مثل: المستشفيات، وأقسام الشرطة، والإسعاف، والحدائق العامة، والمتنزهات، ووسائل المواصلات، وينقسم الاعتداء على الممتلكات العامة إلى قسمين وهما⁽²⁵⁾:

القسم الأول: ما يقع على عين المال سواء أدى ذلك الإتلاف إلى هلاكها كلياً أو جزء منها وذلك مثل: إشعال النار في الغابات، أو الحدائق العامة والمتنزهات سواء كان بتعمد الإتلاف أو لغرض الاستفادة منها في تجهيز أكل أو إضاءة أو تدفئة ولكن تسبب في الإتلاف سواء كان هذا الإتلاف كلياً أو جزئياً.

القسم الثاني: ما يقع على المنفعة سواء أدى ذلك إلى إتلافها كلياً أم جزئياً وذلك كفصل التيار الكهربائي عن الأعمدة بتعمد الإتلاف.

ب- صور إتلاف الممتلكات العامة:

إتلاف الممتلكات العامة له صور عديدة ومنها⁽²⁶⁾:

- 1- نسف المباني وتفجيرها وإشعال الحرائق في الأشجار والحدائق العامة.
- 2- تكسير محتويات الممتلكات العامة وتخريبها كالمقاعد في المدارس، والمستشفيات، والمتنزهات، والحدائق العامة.
- 3- تشويه المظهر الخارجي للممتلكات العامة بالكتابة على جدرانها.
- 4- إهمال صيانة الممتلكات العامة من مبان، وأجهزة، ومرافق، مما يؤدي إلى تلفها تدريجياً وتقلص النفع العام منها.

ج- إتلاف الممتلكات العامة في القانون المصري:

نص قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937م والمعدل بالقانون رقم 95 لسنة 2003م في بعض مواد على عقوبة الاعتداء على الممتلكات العامة على النحو التالي⁽²⁷⁾:

- المادة 162 - كل من هدم أو أتلف عمداً شيئاً من المباني، أو الأملاك، أو المنشآت المعدة للنفع العام، أو الأعمال المعدة للزينة ذات القيمة التذكارية أو الفنية، وكل من قطع، أو أتلف أشجاراً مغروسة في الأماكن المعدة للعبادة، أو في الشوارع، أو في المتنزهات، أو في الأسواق، أو في الميادين العامة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن الحكم عليه بدفع قيمة الأشياء التي هدمها أو أتلفها أو قطعها، ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة إذا ارتكبت الجريمة تنفيذاً لغرض إرهابي.
- المادة 162 مكرر - يعاقب بالسجن كل من تسبب عمداً في إتلاف خط من خطوط الكهرباء التي تملكها الحكومة، أو الهيئات، أو المؤسسات العامة، أو الوحدات التابعة لها، أو ترخص في إنشائها لمنفعة عامة وذلك بقطعه الأسلاك الموصلة للتيار الكهربائي، أو الكابلات، أو كسر شيء من

²⁵ نوال سعيد يحيى، الاعتداء على الممتلكات العامة صورة وأحكامه، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للآداب والعلوم الإنسانية،

مجلة 28، العدد 3، ص 13

²⁶ المرجع السابق، ص 14

²⁷ قانون العقوبات المصري، <https://manshurat.org/node/14677>

العدد، أو الألاتن أو عازلات الأسلاك، أو إتلاف الأبراج، أو المحطات، أو الشبكات المتصلة بالخطوط الكهربائية المذكورة، أو جعلها كلها أو بعضها غير صالحة للاستعمال بأى كيفية كانت، بحيث ترتب على ذلك انقطاع التيار الكهربائي ولو مؤقتاً. فإذا حدث فعل من الأفعال المشار إليها فى هذه المادة نتيجة إهمال، أو عدم احتراس فتكون العقوبة الحبس الذى لا يجاوز ستة أشهر، أو الغرامة التى لا تجاوز خمسمائة جنيه، وفى جميع الأحوال يجب الحكم بدفع قيمة الأشياء التى أتلفها المحكوم عليه أو قطعها أو كسرها.

- المادة 162 مكرر أولاً - كل من ارتكب فى زمن هياج أو فتنة فعلاً من الأفعال المشار إليها فى الفقرة الأولى من المادة السابقة أو قام بالاستيلاء على أحد مرافق توليد أو توصيل التيار الكهربائي المذكورة فى الفقرة المشار إليها بالقوة الجبرية أو بأية طريقة كانت، بحيث ترتب على ذلك انقطاع التيار الكهربائي، وكذا كل من منع قهراً إصلاح شيء مما ذكر يعاقب بالسجن المشدد فضلاً عن الحكم عليه بدفع قيمة الأشياء التى أتلفها أو قطعها أو كسرها.

ويتضح من خلال عرض قانون العقوبات المصرى أنه جعل الاعتداء على الممتلكات العامة للدولة جريمة تستوجب العقاب عليها، وقد حدد وسيلة العقاب جراء هذا التعدى على الممتلكات العامة بالغرامة المالية التى تفرض على المعتدى وحدد لها حد أدنى وحد أقصى، بالإضافة إلى الحبس فى بعض أشكال التعدى خاصة فى حالة تكرار التعدى أو ارتباط التعدى ببعض الأعمال الإرهابية، ومن خلال الدراسة الحالية سوف نستعرض مدى وعى أفراد عينة الدراسة بهذا القانون والعقوبات التى نص عليها، بالإضافة إلى التعرف على رؤية عينة الدراسة حول العقاب المناسب للاعتداء على مشروعات حياة كريمة ومدى ارتباطها أو اختلافها مع العقوبات التى نص عليها القانون الحالى للحفاظ على الممتلكات العامة للدولة.

سابعاً: العرض التحليلي للدراسة فى ضوء المقابلات المتعمقة.

بناءً على ما سبق عرضه فى الإطار المنهجي والنظري للدراسة ننتقل الآن لتحليل ما توصلت إليه الدراسة الميدانية فى ضوء المقابلات المتعمقة مع عينة الدراسة، حيث تم تقسيم العرض التحليلي للدراسة إلى مجموعة من المحاور نستعرضها على النحو التالى:

المحور الأول: حياة كريمة ورؤى المواطنين فى قرية مصرية.

القضية الأولى: إدراك المواطنين لمشروع حياة كريمة:

تعرض هذه القضية لمدى إدراك أفراد عينة الدراسة للمقصود من مشروعات حياة كريمة، والهدف منها، حيث تكشف هذه القضية مدى شعور المواطن بما تقوم به الدولة من مشروعات تنمية لتحسين جودة الحياة للقرويين ومدى تضامنهم مع هذه المشروعات، وفى ذلك الإطار انقسم أفراد عينة الدراسة حول المقصود بحياة كريمة حيث ذكر 50% من أفراد عينة الدراسة أن المقصود من حياة كريمة هو قيام الدولة بإنشاء مشروعات البنية التحتية وتقديم الخدمات لتطوير القرية، حيث ذكرت إحدى حالات أن المقصود من حياة كريمة هو "قيام الحكومة بعمل مشروعات فى البلد بيطورها

يعنى"، وهذا ما أكدته الحالة التالية حيث ترى أن حياة كريمة هي "مشروعات الحكومة بتعملها فى القرى علشان يطوروها"⁽²⁸⁾.

فى حين تباين موقف النصف الآخر من أفراد عينة الدراسة حول المقصود من حياة كريمة فهناك من يربط بينها وبين مشروعات الحماية الاجتماعية "تكافل وكرامة"، حيث يرون أنها تعنى قيام الدولة بمساعدة الفقراء والأرامل والمطلقات مادياً من خلال توجيه الدعم المالى لهم، حيث ترى إحدى حالات الدراسة أن حياة كريمة هي "قيام الحكومة بمساعدة الأرامل وبتساعد الناس الللى مش عندهم شغل وبيدوا للناس مساعدات مالية"، وهناك من لم يدرك ما الهدف والمقصد من مشروعات حياة كريمة التى تقوم بها الدولة، حيث ذكرت إحدى حالات الدراسة أنها "مش متابعة التلفزيون وماعرفش حاجة عن حياة كريمة"⁽²⁹⁾.

ومن خلال ما سبق يتبين أن مفهوم حياة كريمة يتضح لدى المواطن من خلال الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها ومدى حاجته التى يشعر بها. فالمواطن الذى يعيش فى مستوى معيشى متوسط يدرك أن حياة كريمة هي قيام الدولة بإنشاء مشروعات البنية التحتية لتحسين جودة حياته وتلبية الاحتياجات التى يحتاج إليها مثل رصف الطرق، والخدمات التعليمية والصحية لكى يستطيع المعيشة فى مستوى لائق هو وأسرته، بينما يدرك المواطن الذى ينتمى إلى مستوى معيشى منخفض أن حياة كريمة تعنى قيام الدولة بمساعدته مادياً لتحسن مستوى معيشته اقتصادياً، وهذا الفهم يربط بين ما تقوم به الدولة من مشروعات حماية اجتماعية مثل "تكافل وكرامة" وبين مشروعات "حياة كريمة".

القضية الثانية: حياة كريمة ومظاهر التحول فى الريف المصرى:

تعرض هذه القضية للمشروعات التى قامت بها الدولة فى مجتمع الدراسة والتى أدت إلى تحول القرية من حالة فقر الخدمات إلى حالة الانتقال للتحضر والرفاهة، حيث قامت الدولة بتشبيد عدد من المشروعات بقرية نهطاي مثل مشروعات (الصرف الصحى، وتطوير شبكة مياه الشرب، وتوصيل الغاز الطبيعى للمنازل، وشبكة تليفونات أرضية وخدمات الإنترنت، وإنشاء مجمع مدارس ابتدائى وإعدادى وثانوى، وتطوير المدارس القديمة، وإنشاء مجمع تكنولوجى يشمل الخدمات الحكومية، وإنشاء وحدة طب أسرة، وتطوير مركز الشباب، و رصف الطرق، وإنهاء بإنشاء نقطة شرطة)، وفى ذلك الإطار ترى إحدى أفراد عينة الدراسة أن المشروعات التى قامت بها الدولة بالقرية هي "غاز، وشبكة تليفونات، و رصف الشوارع، وإنشاء مستشفى طب أسرة، وترميم المدارس، ونقطة شرطة، ومجمع خدمات، وإنشاء مجمع مدارس جديد"، وتؤكد على ذلك الحالة من الدراسة حيث ذكرت أن المشروعات تتمثل فى "مشروعات المياه، وبناء منازل، ومدرسة ترميض، و صرف صحى"⁽³⁰⁾.

²⁸ حالة رقم (1) مشروعات الحكومة بتعملها فى القرى، حالة رقم (2) المشروعات الللى الحكومة بتعملها فى البلد، حالة رقم (4) ان الحكومة بتساعد الناس علشان تبني البيوت القديمة، حالة رقم (8) الخدمات الللى بتتعمل فى البلد.

²⁹ حالة رقم (3) التكافل الاجتماعى وان الناس تتبرع للدولة علشان تعمل حياة كريمة، حالة رقم (5) الحكومة بتساعد الناس الأرامل وبتساعد الناس الللى مش عندهم شغل وبيدوا للناس مساعدات مالية، حالة رقم (6) يعنى الحكومة بتقوم بتطوير المواطن، حالة رقم (7) اعرف ان فى شباب بتطوع فيها علشان يساعدوا الناس، حالة رقم (10) مش متابعة التلفزيون ماعرفش حاجة عن حياة كريمة.

³⁰ حالة رقم (2) رصف الشوارع - مجمع مدارس - مجمع خدمات، حالة رقم (3) مشروعات المياه - بناء منازل - وحدة صحية - مدرسة ترميض - مجمع مدارس - صرف صحى - رصف شوارع - غاز، حالة رقم (4) مركز شباب - مجمع خدمات - رصف الطرق، حالة رقم

ويتضح من ذلك أنه على الرغم من عدم وعى المواطنين بالمقصود من حياة كريمة إلا أنهم يتلمسون جيداً المشروعات التى تشيدها الدولة بالقرية ومظاهر تحول القرية من حالة فقر الخدمات والعوز وتدنى مستوى المعيشة إلى حالة التحضر والتقدم والرفاهة نتيجة لتشييد العديد من الخدمات داخل القرية من بنية تحتية ومشروعات تنموية ومرافق أساسية أدت إلى ازدهار مستوى معيشة المواطن القروى.

القضية الثالثة: حياة كريمة وأولويات واحتياجات المواطن المصرى:

تعرض هذه القضية لأولويات واحتياجات المواطنين بقرية نهطاي مجتمع الدراسة للمشروعات التى تقوم بها حياة كريمة بالقرية، وقد ذكر أفراد عينة الدراسة أن أكثر أولوياتهم واحتياجاتهم من المشروعات فى المرتبة الأولى هو إدخال الغاز إلى المنازل وذلك للتخفيف من أعباء الحصول على أنبوبة البوتاجاز التى كان يعاني مواطنو القرية من الحصول عليها فى بعض الأوقات وخاصة فى فصل الشتاء، وقد عبر عن ذلك أحد أفراد العينة بقوله "الغاز لأنه ريح الناس من الأنابيب".

وفى المرتبة الثانية تأتى خدمة رصف شوارع القرية، حيث ذكر أفراد عينة الدراسة أن رصف الطرق من أهم الأولويات التى كان يحتاج إليها مواطنو القرية نظراً لما كانوا يعانونه من أضرار فى فصل الشتاء من صعوبة التنقل داخل القرية، وصعوبة الذهاب إلى أشغالهم، وصعوبة وصول الطلاب إلى مدارسهم بسبب تراكم مياه الأمطار بالشوارع داخل القرية على أرض طينية تعيق حركة تنقلهم داخل القرية، وقد عبر عن ذلك أحد أفراد العينة بقوله "رصف الطرق كانت حاجة مهمة جداً لأن بصراحة كنا بنتبهدل فى الشتا وأولادنا ماكنتش بتعرف تروح المدارس".

وتأتى فى المرتبة الثالثة لأولويات واحتياجات القرويين من رؤية أفراد عينة الدراسة إنشاء مجمع للمدارس داخل القرية والذى يشمل على مدرسة ابتدائية وإعدادية وثانوية، وكذا إنشاء مدرسة ثانوية للتمريض بالقرية، حيث إن القرية كانت بحاجة إلى المزيد من الخدمات التعليمية لخدمة أبناء القرية والقرى المجاورة لها بدلاً من تكبد عناء الانتقال إلى أقرب مدينة لتلقى الخدمات التعليمية، وقد عبر عن ذلك أحد أفراد العينة بقوله "مجمع الخدمات التعليمية علشان ولادنا ماتروحش فى أماكن بعيدة".

وفى المرتبة الرابعة لأولويات واحتياجات القرويين بناء على رؤية عينة الدراسة كان مشروع الصرف الصحى، حيث ذكر أفراد عينة الدراسة أنه على الرغم من تعاون سكان القرية فى إنشاء شبكة صرف صحى بالجهود الذاتية تقديراً لمسئوليتهم الاجتماعية تجاه أنفسهم إلا أن المشروع بعدما اكتمل من خلال حياة كريمة كان أكثر نجاحاً حيث شمل كل الأماكن داخل القرية وبقدرة استيعابية لكل المنازل بالقرية، بالإضافة إلى ربط شبكة الصرف الصحى بالمدن المجاورة من خلال إنشاء محطة طرد لخدمة القرية، وقد عبر عن ذلك أحد أفراد العينة بقوله "الصرف الصحى دى اهم حاجة حصلت فى البلد".

(5) رصف الطرق - بنوا بيوت للناس - التليفونات الارضية - الننت، حالة رقم (6) رصف الطرق - مياه - غاز - تليفونات، حالة رقم (7) رصف الطرق - نقطة شرطة، حالة رقم (8) الغاز - رصف الطرق، حالة رقم (9) رصف الطرق - مجمع مدارس - وحدة صحية، حالة رقم (10) رصف الطرق - الصرف الصحى - الغاز - الوحدة الصحية - قافلة طبية.

وفى المرتبة الخامسة لأولويات واحتياجات القرويين فى المشروعات الخدمية بالقرية كان إنشاء نقطة شرطة لخدمة القرية والقرى المجاورة لها، وذلك لمزيد من حفظ الأمن والنظام للمواطنين داخل القرية، وقد عبر عن ذلك أحد أفراد العينة بقوله "نقطة الشرطة علشان يكون فى نظام فى البلد"³¹.

ويتضح من ذلك مدى اتساق رؤية الدولة مع أولويات واحتياجات المواطن المصرى حيث إن الدولة تقوم بالنهوض بمستوى معيشة المواطن فى كافة المجالات التى تشغل فكره وقد تمثل ذلك فى مشروعات حياة كريمة بمجتمع الدراسة، حيث إن هذه المشروعات توافقت مع أولويات واحتياجات المواطنين بالقرية وخاصة فى مشروعات (الغاز، ورصف الطرق، ومجمع الخدمات التعليمية، والصرف الصحى، ونقطة الشرطة)، هذا بالإضافة إلى المزيد من المشروعات التنموية التى أقامتها الدولة لتحسين جودة حياة المواطنين بالقرية (كالمركز التكنولوجى، ومركز الشباب، ووحدة طب الأسرة).

القضية الرابعة: مشروعات حياة كريمة بقرية مصرية بين الواقع والمأمول:

تعرض هذه القضية لما تم تنفيذه من مشروعات تنموية بمجتمع الدراسة، وبين المأمول الذى يرغب فيه مواطنو مجتمع الدراسة من مشروعات تنموية بالقرية، حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن مشروعات البنية التحتية بالقرية قد اكتملت بشكل ملحوظ وأدت إلى تغيير القرية من حالة الفقر وتدنى مستوى المعيشة إلى حالة من التقدم والتحضر، كما أكد أفراد عينة الدراسة أن كل أولوياتهم التى كانوا يرغبون بها قد اكتملت فى القرية ولم يتبق إلا القليل من الاحتياجات التى يرغبون بتوافرها، كإنشاء مصنع داخل القرية لخدمة المواطنين بها وخاصة المصانع التى تتعلق بإنتاج الألبان، والأعلاف نظراً لارتباط هذه المشروعات باحتياجات المواطنين داخل القرية، وتتكون عقيدة هذه الاحتياجات لديهم من الثقافة النوعية لديهم فما زالت الثقافة الريفية تسيطر على أفكارهم وتشكل رغباتهم واحتياجاتهم على الرغم من أشكال التحضر الذى قامت به مشروعات حياة كريمة داخل القرية، حيث ذكر أحد أفراد عينة الدراسة أولوياتهم تكمن فى "إنشاء مصنع للشباب فى القرية هما عملوا كل حاجة حلوة فى القرية بس الشباب قاعد من غير شغل ياريت يكون فى مصنع علشان يشتغلوا"، كما حددت الحالة التالية أولوياتها فى "إنشاء مصنع ألبان وأعلاف علشان يخدم القرية والقرى المجاورة وكمان يساعد أن الشباب فى القرية تشتغل".

وعلى ذلك يتضح أنه على الرغم من حالة الرضا التى توافرت لدى مواطنى مجتمع الدراسة جراء قيام الدولة بتنفيذ مشروعات حياة كريمة والتى أدت إلى شعورهم بارتفاع جودة الحياة لديهم إلا أنهم ما زالوا يرغبون فى المزيد من الخدمات وفقاً لاحتياجاتهم باعتبارهم قرويين من توافر المصانع التى تخدم أهل القرية والقرى المجاورة لهم وتساعد فى الارتقاء بالمستوى المعيشى للمواطنين من خلال خلق فرص عمل لهم والقضاء على البطالة بينهم، وفى هذا السياق تأتى مسؤولية المجتمع المدنى

³¹ حالة رقم (1) الغاز لانه ريح الناس من الانابيب، حالة رقم (2) الغاز ورصف الطرق لانه نصف البلد فى الشتا، حالة رقم (3) مجمع المدارس لانه خدم كل الناس فى البلد وكانت البلد محتاجاه، والخدمات الصحية زى 100 مليون صحة لانها بتساعد الناس فى الكشف عن الامراض وعلاجهم، حالة رقم (4) رصف الطرق كان نفسى يتعمل وحصل علشان كنا نتعب جدا فى الشتا وكمان المدارس بقت كويسة جدا، حالة رقم (5) رصف الطرق كانت حاجة مهمة جدا لان بصراحة كنا بنتبهدل فى الشتا واولادنا ماكنتش بتعرف تروح المدارس، حالة رقم (6) رصف الطرق، حالة رقم (7) نقطة الشرطة علشان يكون فى نظام فى البلد، حالة رقم (8) مجمع الخدمات التعليمية علشان ولادنا ماتروحش فى امكان بعيدة، حالة رقم (9) الغاز علشان ارتاحنا من الانابيب ، حالة رقم (10) الصرف الصحى دى اهم حاجة حصلت فى البلد.

ورجال الأعمال، حيث يرى "أحمد زايد" أن من الضروري أن تتكاتف المستويات المختلفة للمسئولية من أجل حياة أفضل، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاهتمام أولاً في مجال الاهتمام بالمسئولية التضامنية للشركات ورجال الأعمال من أجل خدمة المصالح العليا للمجتمعات⁽³²⁾.

المحور الثاني: رؤية القرويين للمسئولية الاجتماعية نحو مشروعات حياة كريمة.

القضية الخامسة: المسئولية الاجتماعية للمواطنين نحو مشروعات حياة كريمة:

تعرض هذه القضية لرؤية أفراد عينة الدراسة للمسئولية الاجتماعية للمواطنين نحو مشروعات حياة كريمة بمجتمع الدراسة، والدور الواقع عليهم في الحفاظ على هذه المشروعات التي شيدتها الدولة، وذلك من أجل العمل على استدامة هذه المشروعات للأجيال القادمة حتى لا يعانون في المستقبل من أعباء التنمية التي يعاني منها الجيل الحالي، وفي هذا الإطار ذكر أفراد عينة الدراسة أن مسئوليتهم الاجتماعية تتحدد من خلال الحفاظ على هذه المشروعات وضرورة تعاون المواطنين فيما بينهم على الحفاظ على هذه المشروعات من خلال الحرص على نظافة القرية وعدم التخريب في هذه المشروعات بكافة الطرق على أن يعتبر كل منهم أن هذه المشروعات ملكية خاصة له يحافظ عليها مثلما يحافظ على بيته الخاص، حيث ترى إحدى حالات الدراسة "لازم الناس كلها تتعاون مع بعض للحفاظ على نظافة الشوارع والمشروعات التي اتعملت ويمنعوا أي تخريب للمشروعات دي"، وتؤكد على ذلك الحالة التالية حيث ترى "الناس لازم تحافظ وكل واحد لازم يبقى عارف أن المشروعات دي زي بيته بالظبط لازم يحافظ عليها ويتعامل مع الشارع كأنه بيته ينظفه زي بيته علشان البلد تفضل جميلة"⁽³³⁾.

ويتضح من خلال ذلك مدى شعور المواطنين بمسئوليتهم الاجتماعية نحو مشروعات حياة كريمة بقريتهم حرصاً منهم على الحفاظ على هذه المشروعات نظراً لما شاهدوه من تغيرات وتطورات بقريتهم مجتمع الدراسة.

القضية السادسة: رؤية القرويين لمسئوليتهم الشخصية نحو مشروعات حياة كريمة:

تعرض هذه القضية لرؤية القرويين لذاتهم وللدور الذي يقومون به للحفاظ على مشروعات حياة كريمة كمعيار لتحديد مسئوليتهم الاجتماعية نحو هذه المشروعات، وفي ذلك الإطار ذكر أفراد عينة الدراسة أن دور كل فرد يتمثل في الحفاظ على نظافة القرية من التلوث من خلال النظافة المستمرة للشوارع المقيمين بها، وعدم إلقاء القمامة بالشوارع، والتعاون على تصميم صناديق لتجميع القمامة

³² أحمد زايد، مرجع سابق، ص 30

³³ حالة رقم (1) ان الناس تراقب بعضها ومافيش حد يسيب غيره يخرب في المشروعات دي وبتعاونوا مع بعض على نظافة القرية، حالة رقم (2) يتعاونوا مع بعض علشان يحافظوا على نظافة الشوارع ويشتركوا مع بعض في تجميل القرية، حالة رقم (3) التعاون مع بعضهم للحفاظ على المشروعات التي اتعملت في القرية، حالة رقم (4) الناس مش هاتعمل حاجة الحكومة هي التي تحافظ يكون في لجنة بتابع المشروعات باستمرار ويكون في عربيات نظافة تابعة للوحده المحلية علشان تحافظ على نظافة القرية، حالة رقم (5) الناس تتعاون مع بعض للحفاظ على المشروعات وينظفوا الشوارع وكل واحد يبدأ بنفسه من أمام بيته ومايرموش القمامة في الشارع، حالة رقم (6) لازم يكون في وعى عند الناس بالحفاظ على المشروعات التي اتعملت وكل اسرة تبدأ بنفسها انها توعى اولادها بالحفاظ على المشروعات وكما المدرسة لها دور انها توعى الطلاب الحفاظ على نظافة المكان ونظافة الشارع، حالة رقم (7) الناس المفروض تتعاون على الاهتمام بالمشروعات التي اتعملت ومايخربوش المشروعات دي، حالة رقم (8) يحافظوا على نظافة الشوارع ومايرموش فيها قمامة.

تكون معلقة على المنزل حتى لا تنتشر القمامة بالشارع، وهذا ما عبرت عنه الحالة التالية " لازم نحافظ على نظافة الشارع وكل واحد ينظف قصاد بيته وكل بيت يركب باسكت تحت البيت لتجميع القمامة فيها بدل الشارع".

وفي سبيل رؤية المواطن لمسئوليته الاجتماعية ذكر أحد أفراد العينة أنه يجب حرص كل فرد على التعاون مع الجيران للحفاظ على المشروعات والحرص على نظافة القرية ويكون دورهم إيجابياً في تنمية هذه المشروعات من خلال التعاون في تجميل الشوارع المقيمين بها من خلال زرع نباتات الزينة التي تجعل الشارع في صورة أجمل وتعطي رسالة للآخرين بالحفاظ المستمر على نظافة القرية، حيث يرى "بنصف الشارع وبتعاون مع الجيران في الحفاظ على نظافة الشارع وتطويره بنزرع أشجار زينة علشان تجميل شكل الشارع ونعلم ولادنا يحافظوا على نظافة البلد".

كما أكد آخرون من أفراد عينة الدراسة أن مسئوليتهم الاجتماعية نحو هذه المشروعات تكمن في نشر الوعي وتبني الدور التوعوي لأفراد أسرهم والمحيطين بهم بضرورة الحفاظ على هذه المشروعات لكي تستمر لفترات طويلة تشهدها الأجيال القادمة، حيث عبرت عن ذلك الحالة التالية "أوعى الناس اللي حواليا بالحفاظ على المشروعات ولازم أبدا بتوعية أسرتي وأعلم ولادي ما يرموش حاجة في الشارع ويحافظوا على مدرستهم"³⁴.

ويتضح من ذلك مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لمسئوليتهم الاجتماعية نحو مشروعات حياة كريمة والتي تمثلت في الحفاظ على نظافة القرية، وعدم إلقاء القمامة في الطرق والشوارع داخل القرية، والحرص على تجميعها في أماكن مخصصة لذلك، والتوعية لأفراد الأسرة والعائلة والمعارف بضرورة الحفاظ على هذه المشروعات، ويعد ذلك أحد أنماط المسؤولية الاجتماعية للفرد حيث يرى "على ليلة" أن المسؤولية الاجتماعية تُشكل للفرد الدائرة الأولى من دوائر المسؤولية وهي الدائرة التي يصبح الفرد فيها هو الفاعل المحوري وحسبما يذهب "جون ستيورات مل" فإن الفعل الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية لا تُفرض على الإنسان من خارجه، ولكنها مقصد صاحبها كما أنها تعبير عن إرادته، وعلى ذلك نجد أن الفرد عليه واجبات لكل دوائر المسؤولية الاجتماعية التي تتلو دائرة المسؤولية الفردية، فعليه مسؤولية تجاه الجماعة التي ينتمي إليها، وعليه مسؤولية تجاه المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وكذلك عليه مسؤولية تجاه المجتمع العام الذي يعيش فيه⁽⁸⁵⁾.

القضية السابعة: موقف القرويين تجاه أوجه التعدي على مشروعات حياة كريمة:

تعرض هذه القضية لرؤى أفراد عينة الدراسة حول أشكال الاعتداء على مشروعات حياة كريمة وموقفهم ممن يقومون بأشكال التعدي على هذه المشروعات، حيث ذكر أغلب أفراد عينة الدراسة أنه في حالة قيام أحد الأشخاص بالتعدي على مشروعات حياة كريمة التي تم تنفيذها بالقرية فإن الوسيلة الأولى التي سوف يستخدمونها مع هؤلاء الأشخاص تكمن في توجيه النصح إليهم بضرورة الحفاظ

³⁴ حالة رقم (1) المحافظة على المشروعات وعدم إلقاء القمامة في الشارع، حالة رقم (3) احفاظ على نظافة المكان وانصح اسرتي تحافظ على نظافة البلد، حالة رقم (4) بعمل اللي بقدر عليه بنظف الشارع ويتبرع في حالة عمل مشروعات للبلد، حالة رقم (5) عدم إلقاء القمامة في الطريق والنظافة المستمرة امام المنزل والتعاون مع الجيران على النظافة، حالة رقم (7) احفاظ على المشروعات ماخريش فيها واحافظ على نظافة البلد، حالة رقم (9) بحافظ على نظافة البلد ومش برمي القمامة في الشارع بنستتي العربية تمر في البلد ونسلمها القمامة، حالة رقم (10) بحافظ على نظافة البلد ومش برمي الزبالة في الشارع وبنظف كل يوم امام البيت عندي.

³⁵ على ليلة، مرجع سابق، ص 81

على هذه المشروعات، وعدم التعدي عليها، وتوعيتهم بأهمية هذه المشروعات لهم ولأبنائهم حالياً ومستقبلاً، حيث أفاد أحد أفراد عينة الدراسة بأنه سوف ينصح المخرب بأهمية هذه المشروعات قائلاً "هانصحة يحافظ عليها وأوعيه بأهميتها ومش هاسيبه يخرب فيها"⁽³⁶⁾.

وفي نفس الإطار ذكر أغلب أفراد عينة الدراسة أن الوسيلة الثانية التي سوف يستخدمونها جراء رؤية أحد الأشخاص يعتدى على مشروعات حياة كريمة هي التوجه بتقديم الشكوى ضد هذا الشخص للجهات المسؤولة، وقد تمثلت هذه الجهات في نظرهم أولاً "بالوحدة المحلية" بالقرية، وثانياً "بنقطة الشرطة"، ولعل السبب يعود في ذلك إلى إدراك المواطن القروي أن "الوحدة المحلية" هي الجهة المنوط بها الإشراف على هذه المشروعات، وهي الجهة التي تحقق الضبط الاجتماعي وتحقق الجزاء على كافة أشكال الإعتداء من المواطنين على المشروعات العامة التي تقوم بها الدولة بحياة كريمة، ولعل السبب قد يرجع في ذلك أيضاً إلى أن المجتمع القروي ما زال مجتمعاً متجانساً يقوم على الترابط العائلي، والعلاقات الجمعية، ويتكون من العصابات العائلية التي تربطهم ببعضهم داخل القرية صلات القرابة، والمصاهرة مما يجعل فكرة اللجوء إلى جهاز الشرطة لديهم لفض النزاعات، أو توجيه الشكوى للتعدي على الممتلكات العامة غير مدرجة في معتقداتهم حفاظاً منهم على العلاقات فيما بينهم، حيث ذكر أحد أفراد عينة الدراسة في ذلك "لو شفت حد بيخرب هاشتكيه للوحدة المحلية"، في حين ذكر آخر "هاشتكيه لنقطة الشرطة لأنه كده بيخرب في بيتي مش في المشروع لأن المشروع ده بيتي"³⁷.

ويتضح من ذلك أن أكثر الوسائل التي سوف يلجأ إليها القرويون عند الاعتداء على المشروعات التي تشييدها الدولة ضمن مبادرة حياة كريمة هي: النصح والإرشاد في المقام الأول، ثم اللجوء إلى تقديم الشكوى ضد هؤلاء المخربين في المقام الثاني، وقد تمثلت أهم جهات تقديم البلاغات ضد هؤلاء المخربين في "الوحدة المحلية" أولاً، ثم "نقطة الشرطة" ثانياً، وهذا يدفعنا إلى ضرورة توجيه الدولة إلى ضرورة توفير كافة سبل التعاون بين "الوحدات المحلية" وجهاز الشرطة للتصدي إلى كافة أشكال التعدي على مشروعات حياة كريمة نظراً لعدم رغبة المواطنين في الذهاب إلى جهاز الشرطة مباشرة حرصاً منهم على الحفاظ على علاقاتهم الاجتماعية داخل القرية وما يربطهم من علاقات القرابة، والمصاهرة.

القضية الثامنة: أشكال تعدي القرويون على مشروعات حياة كريمة:

تعرض هذه القضية لأشكال الاعتداءات على مشروعات حياة كريمة وأنماط السلوك غير السوى الذي يمارسه المواطنون بالقرى نحو تلك المشروعات، وفي ذلك الإطار ذكر أفراد عينة الدراسة أن أكثر أشكال الاعتداء على مشروعات حياة كريمة التي يمارسها المواطنون بالقرية هي الاعتداء على رصف الطرق داخل القرية في المقام الأول والتي تتمثل في: (روث المواشى الذي يتساقط بالشوارع

³⁶ حالة رقم (5) هانصحة يحافظ على المشروعات ومايخربش فيها، حالة رقم (7) هانصحة ما يخربش، حالة رقم (9) هانصحة ما يخربش ويحافظ على المشروعات.

³⁷ حالة رقم (1) هانصحة الاول وبعد كده لو عاد الموضوع هاشتكيه للوحدة المحلية، حالة رقم (2) هانصحة مرة وانتين وبعد كده هاقدم فيه شكوى للوحدة المحلية، حالة رقم (3) هانصحة الاول واكلم اهله ولو خرب تانى هاشتكيه للوحدة، حالة رقم (8) هابلغ نقطة الشرطة بس ياريت الشرطة تستجيب بسرعة.

عند ذهاب المزارعين إلى الأرض الزراعية، وقيام المواطنين بالتكسير في الأسفلت أمام المنازل لعمل مطبات لوسائل النقل)، حيث أفاد بذلك أحد أفراد عينة الدراسة بقوله "روث المواشى اللي الفلاحين محملينها في العريبات بتقع على الأرض وتخرّب في الأسفلت"، وأكد على ذلك الحالة التالية حيث ترى إن حالات التخريب أن "في ناس بتكسر في الأسفلت وتعمل مطبات قصاد بيتها وروث المواشى بسبب إهمال الفلاحين".

وفي المقام الثاني من أشكال الاعتداء على مشروعات حياة كريمة من وجهة نظر عينة الدراسة هو إلقاء القمامة في الشوارع، وعدم الحفاظ على نظافة الشوارع المقيمين بها داخل القرية، وقيام بعض السيدات بإلقاء المياه الخاصة بنظافة المنزل في الشارع مما يلحق الأذى بالمارة من المواطنين، حيث ذكر أحد أفراد العينة في ذلك بقوله "الستات بترمي ماء التنضيف في الشارع، والناس بترمي القمامة في الشارع" وأكد على ذلك الحالة التالية حيث ترى أن أشكال التخريب تتمثل في "الناس اللي بترمي القمامة في الشارع - الناس اللي بترمي ماء التنظيف في الشارع".

وفي المقام الثالث من صور الاعتداء على مشروعات حياة كريمة من وجهة نظر عينة الدراسة هو قيام بعض المواطنين بصرف روث المواشى التي يمتلكونها على الصرف الصحي بالقرية مما يؤدي إلى تعطيل شبكة الصرف الصحي بالقرية والتي يعاني منها معظم السكان، حيث ذكر أحد أفراد عينة الدراسة أن أحد أشكال التعدي هي "الناس اللي بتصرف روث المواشى على المجارى"⁽³⁸⁾.

ويتضح مما سبق أن أكثر أشكال الاعتداء على مشروعات حياة كريمة التي يقوم بها المواطنون في القرى هي إتلاف رصف الطرق بسبب روث المواشى التي يمتلكها المزارعون والتي ينتقلون بها إلى الأرض الزراعية بشكل يومي، وقيامهم بصرف روث المواشى على الصرف الصحي مما يؤدي إلى تدمير كل من شبكة الطرق بالقرية وشبكة الصرف الصحي، ولعل السبب يرجع إلى أن الثقافة الريفية المترسخة لدى المواطن القروي ما زالت هي المسيطرة على فكره وعلى سلوكه، فلم تنجح كل مظاهر التحضر التي تحيط به من تغيير ثقافته الريفية التي نشأ عليها، ولعل ذلك يحتاج إلى مزيد من التوعية بضرورة الحفاظ على هذه المشروعات وتجنب القيام بهذه السلوكيات التخريبية التي تدمر البنية التحتية مع مراعاة الثقافة النوعية للقرويين من المزارعين لكي لا يشعر المواطن أن هذه المشروعات قد سلبت منه ثقافته التي تربي عليها.

المحور الثالث: الضبط الاجتماعي ووعي القرويون بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة.

³⁸ حالة رقم (1) روث المواشى من الفلاحين وهما محملينها في العريبات بتقع على الارض وتخرّب في الاسفلت، حالة رقم (2) الستات بترمي ماء التنظيف في الشارع، والناس بترمي القمامة في الشارع - وروث المواشى والفلاحين رايجين الغيط، حالة رقم (3) روث المواشى في الشوارع والناس اللي بترمي قمامة في الشارع، حالة رقم (4) عدم النظافة أمام البيوت - روث المواشى - إلقاء القمامة في الشارع، حالة رقم (5) في ناس بتكسر في الاسفلت وتعمل مطبات قصاد بيتها وروث المواشى بسبب إهمال الفلاحين، حالة رقم (6) أكثر شكل تخريبي هو روث المواشى وده علاجه صعب لان احنا بلد فلاحين الناس عندها ارض ويتسرح بالمواشى بتاعتها، حالة رقم (7) الناس اللي بترمي القمامة في الشارع، حالة رقم (8) مافيش تخريب الناس هنا كلها متعاونين، حالة رقم (9) الناس اللي بتكسر في الاسفلت علشان تعمل مطبات والناس اللي بترمي ماء النظافة في الشارع، حالة رقم (10) الناس اللي بتصرف روث المواشى على المجارى - الناس اللي بتكسر في الاسفلت علشان المطبات - الناس اللي بترمي القمامة في الشارع - الناس اللي بترمي ماء التنظيف في الشارع.

يقصد بالضبط الاجتماعي "العمليات الاجتماعية والسياسية التي تنظم سلوك الأفراد والجماعات بما يحقق الامتثال للقواعد المتوافق عليها مجتمعياً"⁽⁶⁹⁾، كما أنه "ذلك النمط من الضغط الذي يمارسه المجتمع على جميع أفراد للحفاظ على النظام ومراعاة القواعد المتعارف عليها"⁽⁴⁰⁾، وينقسم "الضبط الاجتماعي" إلى نوعين: النوع الأول هو الضبط الاجتماعي غير الرسمي الذي يحتوي على مجموعة من الوسائل مثل: العادات والتقاليد، والعرف، والقيم، والدين، والنوع الثاني هو الضبط الاجتماعي الرسمي الذي يتمثل في القانون الوضعي المكتوب⁽⁴¹⁾.

إن فكرة "الضبط الاجتماعي" تتضمن التحكم ووضع القيود والتسلط والإخضاع والتنظيم بوجه عام، كما تتضمن فعل التوجيه والإرشاد، وإيجاد التواءم أو الحفاظ على التماسك بحيث يمكن القول بأن كل ما يحافظ على امتثال الأفراد لقواعد وأنماط السلوك والمعايير والقيم السائدة في المجتمع يدخل ضمن الضبط الاجتماعي⁽⁴²⁾.

وعلى ذلك سوف نستعرض من خلال هذا المحور مدى وعي القرويين بالقوانين التي تنظم الضبط الاجتماعي للحفاظ على الممتلكات العامة للدولة، ومقترحاتهم للعقوبات التي يجب أن تفرض على من يقوم بالاعتداء على مشروعات حياة كريمة ومدى توافقها مع العقوبات المنصوص عليها بقانون حماية الممتلكات العامة للدولة.

القضية العاشرة: الوعي القانوني لدى المواطنين بقانون حماية الممتلكات العامة:

يرتبط الوعي القانوني بالمسؤولية الاجتماعية حيث إن توافر الوعي القانوني يُحمل الجميع المسؤولية إزاء تنمية وتطوير كافة سبل الحياة في المجتمع، وذلك وفقاً لما تقضى به القوانين الواجبة النفاذ في سبيل تحقيق مزيد من الرفاهية⁽⁴³⁾، وعلى ذلك تعرض هذه القضية لمدى توافر الوعي بالقانون عند المواطنين بالقرى وخاصة قانون حماية الممتلكات العامة نظراً لما تقوم به الدولة من مشروعات حياة كريمة وهي تأول جميعاً إلى الملكية العامة للدولة، وفي ذلك الإطار تباين أفراد عينة الدراسة حول الوعي بقانون حماية الممتلكات العامة للدولة حيث ذكر نصف أفراد عينة الدراسة وعيهم بوجود قانون يعاقب على الاعتداء على ممتلكات الدولة، وقد تنوعت مصادر الوعي بالقانون لأفراد عينة الدراسة حيث تمثلت هذه المصادر في (الدراسة، العمل، وسائل الإعلام، المرور بتجربة سابقة)، وذلك كما بين أحد أفراد العينة حيث تذكر حالة "عرفتها لأنى خريج شريعة وقانون"، وذكرت حالة أخرى معرفتها من خلال "عرفتها لأنى كنت شيخ معهد"، وقد ذهبت الحالة التالية إلى معرفتها بالقانون من خلال "عرفتها لأن فى واحد جرننا كسر عمود كهرباء اتعمله محضر بغرامة"⁽⁴⁴⁾.

39 Mathieu deflem, The handbook of social control, wiley-blackwell, new york, 2019, p 49

40 أمال عبد الحميد وآخرون، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، دار المسيرة، الاردن، 2010، ص 49

41 حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، دار الانجلو المصرية، القاهرة، 1986، ص 9

42 حسين عبد الحميد رشوان، الانثروبولوجيا فى المجال التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1989، ص 187

43 محمود بسطامي، الوعي القانوني والمواطنة الفاعلة فى مصر فى إطار المسؤولية الاجتماعية، المؤتمر السنوى الحادى عشر

"المسؤولية الاجتماعية والمواطنة" مايو 2009، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010م، ص 646

44 حالة رقم (1) عرفتها لانى خريج شريعة وقانون، حالة رقم (3) عرفتها لانى كنت شيخ معهد، حالة رقم (7) عرفتها من التلفزيون، حالة رقم

(8) عرفتها لان فى واحد جرننا كسر عمود اتعمله محضر بغرامة، حالة رقم (10) عرفتها من التلفزيون.

وعلى خلاف ما سبق نجد أن النصف الآخر من أفراد عينة الدراسة ليس لديهم الوعي بوجود قانون لحماية الممتلكات العامة للدولة⁽⁴⁵⁾.

ويتضح مما سبق أن هناك حالة من ضعف الوعي القانوني، أو الجهل لدى المواطنين خاصة فيما يتعلق بالممتلكات العامة للدولة، حيث إن نصف أفراد عينة الدراسة يعرفون قانون التعدي على الممتلكات العامة إما سماعي، أو عن تجربة سابقة، ولم يكن لديهم الوعي الكافي بآليات العقاب في هذا القانون، في حين أن النصف الآخر من العينة لم يكن لديه معرفة تامة بهذا القانون، ولعل ذلك الأمر الذي يحتم على الدولة المضي قدماً في نشر الوعي القانوني للمواطنين خاصة في القوانين التي ترتبط بالمعاملات اليومية، ويندرج تحت هذه القوانين قانون حماية الممتلكات العامة؛ فالمواطن فرد يعيش في مجتمع يعتمد كلياً على الممتلكات العامة، ومن ثم وجب على الدولة توعيته بهذه القوانين لمعرفة واجباته كما يعرف حقوقه.

القضية الحادية عشرة: رؤية القرويين لآلية تحقيق الضبط الاجتماعي للاعتداء على مشروعات حياة كريمة:

تعرض هذه القضية لرؤى القرويين للآليات التي يتم من خلالها تحقيق الضبط الاجتماعي للحفاظ على مشروعات حياة كريمة بالريف المصري، وفي ذلك الإطار نذكر أفراد عينة الدراسة أن أكثر الوسائل الجادة التي يتحقق من خلالها الضبط الاجتماعي للحفاظ على مشروعات حياة كريمة هي فرض غرامات مالية فورية غير قابلة للتصالح لمن يقوم بالاعتداء على مشروعات حياة كريمة مع مراعاة أن تتناسب هذه الغرامات مع طبيعة الاعتداء الذي قام به أحد المعتدين سواء كان عن قصد أم دون قصد، وقد أجمع أفراد عينة الدراسة على أن هذه الغرامة يجب أن تتراوح بين حد أدنى لا يقل عن ألف جنيه وحد أقصى يصل إلى خمسة آلاف جنيه مع إلزام المعتدي بإصلاح الجرم الذي ارتكبه على نفقته الخاصة خلاف الغرامة التي قام بدفعها، وذلك كما بينت حالات الدراسة "الغرامة الفورية دون تصالح ويكون أقل حاجة 1000 جنيه وأقصى حاجة 5000 جنيه علشان الناس تتعلم تحافظ على المشروعات ونظافة البلد"، ونكرت أخرى "يكون في غرامة مالية مناسبة للتخريب اللي تم وما تقلش عن 1000 جنيه وأقصى حاجة 5000 جنيه وكمان الناس تصلح الحاجة اللي خربت على حسابها غير الغرامة من أتلش شئ عليه إصلاحه"، وتأكيداً على إلزام المعتدي بإصلاح ما قام بإتلافه أكدت الحالة التالية على "اللي خرب حاجة يصلحها على حسابها أيًا كانت التكلفة، ومن أفسد شئ عليه إصلاحه"⁽⁴⁶⁾.

ويتضح مما سبق أن هناك اتفاقاً من أفراد عينة الدراسة على أن أفضل آلية لتحقيق الضبط الاجتماعي لكافة أشكال الاعتداء على مشروعات حياة كريمة هي فرض الغرامات المالية على

⁴⁵ حالة رقم (2) لا اعرف، حالة رقم (4) لا اعرف، حالة رقم (5) لا اعرف، حالة رقم (6) لا اعرف، حالة رقم (9) لا اعرف.

⁴⁶ حالة رقم (2) غرامة لى بيخرب اقل حاجة 1000 ج واقصى حاجة 5000 ج علشان الناس ظروفها وحشة بردوا واللى ما يدفعش يتحبس، حالة رقم (3) الغرامة المالية وما تقلش عن 1000 ج لان الناس اكثر حاجة توجهها الفلوس وتعلمها الالتزام، حالة رقم (4) الغرامة طبعاً لى بيخرب وكمان يصلح الحاجة على حسابها، حالة رقم (5) الغرامة المالية وتكون مناسبة لشكل التخريب اللي الناس عملته، حالة رقم (7) اللي خرب حاجة يصلحها على حسابها اي كانت التكلفة من افسد شئ عليه اصلاحه، حالة رقم (8) الغرامة المالية على الناس اللي يتخرب وتكون فورية واللى ما يدفعش يتحبس، حالة رقم (9) يكون في غرامة مالية فورية وتكون مناسبة لشكل التخريب اللي اتعمل في القرية، حالة رقم (10) لازم يكون في غرامة مالية لان الناس مش بتتعاقب غير بالفلوس.

المعتدين، وأن يتم وضع حد أدنى وأقصى للغرامات لتتناسب مع أشكال الاعتداء على المشروعات، على أن تكون هذه الغرامات فورية وغير قابلة للتصالح لكي لا يعود هؤلاء المعتدون إلى ارتكاب هذا الفعل مرة ثانية، ومن الملاحظ أنه على الرغم من عدم وعي معظم أفراد عينة الدراسة بالعقوبات الواردة بقانون حماية الممتلكات العامة إلا أن الفطرة عند عينة الدراسة قد تشابهت مع المشرع حين وضع القانون، حيث ينص قانون حماية الممتلكات العامة على فرض غرامات مالية فورية في حالة الاعتداء على الممتلكات العامة، وكان المشرع يعكس حال المواطنين وآلية العقاب المناسبة التي يرضخون لها.

المحور الرابع: رؤى القرويين لأنماط التوعية بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة. القضية الثانية عشرة: رؤى المواطنين لأنماط التوعية بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة:

بداية يُعرف قاموس علم الاجتماع "الوعي الاجتماعي" بأنه اتجاه عقلي مستمد من الواقع حيث يمكن للفرد إدراك ذاته وبيئته ومجتمعه باعتباره عضواً فيه، أي أن الوعي ينطلق من الواقع أو هو انعكاس له، ويعنى إدراك العلاقات بين الأشياء والظواهر وفهمها للتصرف حسب الخبرة التي تأتي تباعاً⁽⁴⁷⁾، وهو محصلة وجود الإنسان في محيط اجتماعي ذي ثقافة أيًا كانت درجة تقدمها، بمعنى أن ما يحدد طبيعة الوعي هو تفاعل الأفراد فيما بينهم ومع بيئتهم، وتراكم المعارف بما يضمن استمرار الحياة سواء الفكرية أو الاقتصادية، وما يمتد لها من إبداع وابتكار وما يساعد أو يعيق تجاوبه مع الظروف؛ أي أنه "إدراك الفرد لطبيعة الظروف والمخاطر والمعوقات المحيطة به، وكيف يستطيع التفاعل معها والتجاوب مع مفرداتها، بحيث يكون متكيفاً مع البيئة والوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه"، فهو "حالة عقلية من اليقظة، يدرك فيها الإنسان نفسه وعلاقاته بما حوله من زمان ومكان وأشخاص، كما يستجيب للمؤثرات البيئية استجابة صحيحة"⁽⁴⁸⁾.

لكن الوعي الاجتماعي عند عبد الباسط عبد المعطي "ليس إدراكاً فقط للواقع، وليس تصوراً له فقط، بل هو نتاج لحركة تبادلية يندمج فيها الفردي في الاجتماعي، والذاتي في الموضوعي والإدراك في التصور، وتعد الأبعاد النفسية مجالات أولية للوعي، وبالتالي فإن الأبعاد النفسية والفكرية تعد مجالاً نوعياً متميزاً من مجالات الوعي، يتميز فيها عن غيره من المجالات بوظائفه والدرجة التي يعكس بها الواقع الاجتماعي"⁽⁴⁹⁾.

ومن ثم يصبح الوعي الاجتماعي هو الآلية التي يتحقق من خلالها تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع حيث يتم من خلاله إدراك الفرد لمسئوليته تجاه مجتمعه الذي يعيش فيه، كما يدرك حقوقه التي يجب أن يكتسبها من المجتمع، ومن ثم يتعين عليه المحافظة على مجتمعه والسعي إلى تطويره وتنميته.

⁴⁷ محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص312

⁴⁸ شربال مصطفى، الوعي الاجتماعي المفاهيم والاختلاف، مجلة ابحاث نفسية وتربوية، المجلد التاسع، العدد الثالث، 2018، ص106

⁴⁹ عبد الباسط عبد المعطي، الوعي التنموي العربي ممارسة بحثية، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة،

وفى ذلك الإطار ذكر أفراد عينة الدراسة أن هناك مجموعة من الآليات التي يتحقق من خلالها رفع مستوى الوعي لدى المواطن القروى بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة، وأول هذه الآليات هو قيام وسائل الإعلام بتقديم محتوى توعوى بأهمية مشروعات حياة كريمة وضرورة الحفاظ عليها، حيث ذكر أحد أفراد عينة الدراسة "الإعلام هو أفضل وسيلة توعى الناس بالحفاظ على المشروعات".

وتأتى الآلية الثانية للتوعية كما ذكرت عينة الدراسة من خلال قيام الجهات القائمة بالإشراف على المبادرة الرئاسية حياة كريمة بعمل مقاطع فيديوها صغيرة توعوية ذات عناصر جذب للمشاهد للحفاظ على مشروعات حياة كريمة تعرض على وسائل التواصل الاجتماعى المختلفة مثل (tik tok) kwai -، وذلك نظراً لأن الغالبية العظمى من الجمهور العام يتابع هذه الوسائل بشكل دورى أكثر من وسائل الإعلام المعتادة، حيث ذكر أحد أفراد عينة الدراسة "التوعية من خلال عمل فيديوهات صغيرة بالتوعية على وسائل التواصل الاجتماعى لأنها بقت موجودة فى ايد كل الناس الكبار والصغيرين وبطريقة حلوة تخلى الناس تكمل الفيديو إلى آخره".

وتمثلت الآلية الثالثة للتوعية كما ذكرت العينة من خلال حملات طرق الأبواب التي تنظمها الجهات الشريكة فى مبادرة حياة كريمة من خلال الرائدات الريفيات، ومكلفات الخدمة العامة بوزارة التضامن الاجتماعى، وموظفى الوحدات المحلية لتوعية المواطنين بمسئوليتهم الاجتماعية والقانونية حول الحفاظ على هذه المشروعات، وتوعيتهم بقانون حماية الممتلكات العامة والعقوبات التي ينص القانون عليها جراء الاعتداء على هذه المشروعات، حيث ذكر أحد أفراد عينة الدراسة "التوعية من الناس اللى مسئولة عن المشروعات ومن كبار البلد ومن الوحدة المحلية أنها تعرف الناس إن فى عقاب للى بيخرب وأنها تتابع باستمرار علشان تمنع الناس من التخريب".

كما ذكر أفراد عينة الدراسة أن الآلية الرابعة التي يتحقق من خلالها الوعي بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة هي قيام وزارة التربية والتعليم بالمشاركة فى العملية التوعوية للحفاظ على مشروعات حياة كريمة من خلال توعية الطلاب بكافة المراحل التعليمية بأهمية مشروعات حياة كريمة، وتعكس لهم بصفة مستمرة مدى الاختلاف الذى توصلت إليه القرية نتيجة لهذه المشروعات، والتأكيد على الحفاظ على نظافة الأثاث، والفصول المدرسية، والانتقال إلى نظافة شوارع القرية بعدم إلقاء القمامة بها، وتنظيم يوم أسبوعى لعمل معسكر طلابى لنظافة وتجميل شوارع القرية، حيث ذكر أحد أفراد عينة الدراسة "التوعية من خلال المدرسة إنها توعى الطلاب بالحفاظ على الفصول والحفاظ على المشروعات ونظافة القرية لأن هم المستقبل والمشروعات دى معموله ليهم"⁽⁵⁰⁾.

ثامناً: النتائج العامة للدراسة فى ضوء تساؤلاتها:

⁵⁰ حالة رقم (1) من خلال الندوات ووسائل الاعلام والوحدة المحلية لازم يكون لها دور، حالة رقم (3) يبقى فى حد يعرف الناس اهمية الموضوعات وكمان العقوبة اللى موجودة فى القانون على تخريبها، حالة رقم (4) ان الناس تعرف ان فى قانون بيعاقب على تخريب المشروعات، حالة رقم (7) من خلال الناس الكبيرة فى البلد زى العمدة والناس المسئولة والموظفين بتوع الوحدة المحلية، حالة رقم (9) من خلال التلفزيون لان الناس قاعده قصادة ليل نهار والنت كمان وموظفين الوحدة المحلية، حالة رقم (10) لازم موظفين الوحدة المحلية يمرؤوا على الناس للتوعية ويتابعوا النظافة بالقرية ويعملوا تفتيش على الناس اللى عندها مواشى ويتأكدوا انهم مش بيصرفوا الروث على المجارى والتلفزيون يوعى الناس علشان تحافظ عليها ويعرفهم ان فى عقاب الناس بتخاف من الغرامة.

توصلت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج على المستوى التطبيقي والتي تبرز مدى توافر المسؤولية الاجتماعية والقانونية عند القرويين نحو مشروعات حياة كريمة، وقد تم تفسير هذه النتائج في ضوء التساؤلات التي طرحتها الدراسة الراهنة على النحو التالي:

النتيجة الأولى:

دار التساؤل الأول حول مدى معرفة القرويين ببرنامج حياة كريمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المواطنين بالقرى التي يتم تنفيذ المبادرة الرئاسية حياة كريمة بها لا يدركون المعنى والمقصد من برنامج حياة كريمة التي تقوم به الدولة فهناك من ربطها بالمساعدات المالية التي تقدمها الدولة للمواطن مثل "تكافل وكرامة"، وهناك من لم يدرك ما المقصد والهدف من برنامج حياة كريمة كلياً، ولعل هذا الأمر بحاجة إلى المراجعة من أجهزة الدولة فلا ينبغي أن تقوم الدولة بالعمل المستمر لرفع مستوى معيشة المواطن وفي المقابل لا يدرك المواطن ما تقدمه له الدولة من مشروعات وخدمات، فعلى الأجهزة الرسمية أن تنشر مزيداً من الوعي بهذه المشروعات بكافة الوسائل لكي يكون هناك حلقة وصل بين المواطن والدولة.

النتيجة الثانية:

دار التساؤل الثاني حول مدى توافر المسؤولية الاجتماعية للقرويين نحو مشروع "حياة كريمة" وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك قدرًا عاليًا من الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى القرويين نحو مشروعات حياة كريمة نظرًا لما ترتب على هذه المشروعات من تحول المجتمع القروي من مجتمع فقير الخدمات والمرافق إلى مجتمع جديد يتميز بالترتيب يتوفر به كل الوسائل التي تؤدي إلى رفاهة المواطن وتحسين جودة الحياة لديه، وقد تمثلت هذه المسؤولية لدى المواطنين من خلال رؤيتهم لمساهماتهم في الحفاظ على هذه المشروعات والتي تبلورت في الحرص على نظافة القرية، وعدم إلقاء القمامة في الشوارع، والتعاون على تجميل القرية، وحث الأبناء على الحفاظ على نظافة المؤسسات التعليمية المقيدون بها بالقرية والحفاظ على النظام والنظافة بشكل عام.

النتيجة الثالثة:

دار التساؤل الثالث حول مدى وعي القرويين بمسئوليتهم القانونية من خلال الوعي بقوانين حماية الممتلكات العامة للدولة، وقد توصلت الدراسة إلى فقدان الوعي القانوني لدى القرويين بقانون حماية الممتلكات العامة للدولة، ولعل ذلك لم يرتبط بهذا القانون وحده بل أن المجتمع المصري يعاني من حالة غياب الوعي القانوني لدى السواد الأعظم من الأفراد داخل المجتمع، ولا يرتبط ذلك بمستوى اجتماعي أو تعليمي معين بل أن هناك حالة من غياب الوعي القانوني بين جل الفئات والطبقات، ولعل ذلك يتطلب من الدولة بذل مزيد من الجهد للتوعية بالقانون لدى المواطنين وخاصة القوانين التي ترتبط بالمعاملات الحياتية اليومية كالحفاظ على الممتلكات العامة، والاعتداء على حقوق الغير، وغيرها من القوانين التي تنظم سلوك الأفراد للتفاعل فيما بينهم.

النتيجة الرابعة:

دار التساؤل الرابع حول آليات تحقيق الضبط الاجتماعي من وجهة نظر المواطنين للحفاظ على المشروعات القومية الكبرى وخاصة "حياة كريمة"، وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر آلية ذات جدوى تستخدم لعقاب من يقوم بالاعتداء على مشروعات حياة كريمة هي فرض الغرامة المالية

الفورية على المعتدين على أن تكون هذه الغرامة غير قابلة للتصالح، وتتناسب مع طبيعة الاعتداء الذى يقوم به المعتدين، ولا تقل فى أى حال من الأحوال عن غرامة قدرها ألف جنيه، ويصل حدها الأقصى إلى خمسة آلاف جنيه، بالإضافة إلى قيام المعتدى على مشروعات حياة كريمة بإصلاح ما قام بتخريبه على نفقته الخاصة أيًا كان تكلفته المادية بعد دفع الغرامة المقررة عليه، وذكرت الدراسة الميدانية أن هذا هو أفضل أسلوب لردع المعتدين على مشروعات حياة كريمة التى تقوم بها الدولة بالريف المصرى.

النتيجة الخامسة:

دار التساؤل الخامس حول مقترحات القرويين للتوعية بالحفاظ على المشروعات القومية الكبرى، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة قيام الدولة متمثلة فى مؤسساتها وأجهزتها المشاركة فى مبادرة حياة كريمة بتبنى حملة توعية مكبرة لرفع مستوى وعى المواطنين بمشروعات حياة كريمة من خلال طرق الأبواب بالريف المصرى والتحدث المباشر مع المواطنين وتوعيتهم بأهمية المشروع والهدف منه باعتباره أحد أهم المشروعات القومية التى تقوم بها الدولة المصرية فى الوقت الراهن، بالإضافة إلى تبنى حملة إعلامية مكبرة بكافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة للتوعية بمشروعات حياة كريمة، والتوعية بضرورة الحفاظ على هذه المشروعات، ولا يتوقف الأمر على وسائل الإعلام فقط بل يجب على أجهزة الدولة نشر مقاطع فيديو توعية بصورة جاذبة على وسائل التواصل الاجتماعى نظرًا لمتابعة العديد من المواطنين لهذه الوسائل مثل (tik tok – kwai) وخاصة فى الريف المصرى فلا تخلو الهواتف الخاصة بالمواطنين من هذه التطبيقات التى يستخدمونها يوميًا، ومن ثم يجب التعامل مع هذه التطبيقات كألية لنشر الوعى لدى المواطنين بأهمية مشروعات حياة كريمة للفرد والمجتمع، والتوعية بأهمية الحفاظ عليها لتحقيق الاستدامة للأجيال القادمة.

خاتمة وتوصيات:

تطرقنا خلال الدراسة الحالية إلى الكشف عن أهمية المسؤولية الاجتماعية والقانونية للقرويين نحو المشروعات القومية التى تعمل الدولة على تدشينها لإقامة الدولة المصرية الحديثة وخاصة برنامج "حياة كريمة" الذى تبنته مؤسسة الرئاسة للتخفيف عن كاهل المواطنين ودعم الفئات الأولى بالرعاية لرفع مستوى معيشة المواطنين للحد اللائق، وذلك وفقًا للخطة الاستراتيجية القومية التى تبنتها الدولة للتنمية المستدامة 2030م.

وقد تناولنا عرضًا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والعناصر التى تقوم عليها، وكذلك المسؤولية القانونية، وعرضنا للبرنامج الرئاسى "حياة كريمة" الذى تتبناه الدولة المصرية حاليًا فى قرى محافظات مصر لإيضاح مدى أهميته والأهداف القائم عليها، وكذلك تناولنا آلية الضبط الاجتماعى التى يجب أن تحكم الاعتداء على المشروعات القومية الكبرى من أجل الحفاظ عليها باعتبارها ملكًا وميراثًا للأجيال القادمة، وتطرقنا فى النهاية إلى طرح استراتيجية وطنية لتدعيم المسؤولية الاجتماعية عند المواطنين ودعوتهم إلى الحفاظ على المشروعات التى تقيمها الدولة.

ونوصى فى نهاية الدراسة بالتالى:

- 1- تبنى الدولة تدعيم ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بكل القطاعات التي توجد داخل مؤسسات الدولة للحفاظ على الوطن بشكل عام وتدعيم مشروعاته القومية الحالية بشكل خاص.
- 2- نشر خطة توعوية شاملة بالتعاون بين كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية من أجل إشراك المواطنين في الحفاظ على مقدرات الدولة باعتبارها تمثل ملكية عامة للأفراد لا تقل أهمية عن الملكية الفردية.
- 3- إجراء العديد من الدراسات والمشروعات البحثية الكبرى حول المسؤولية الاجتماعية وربطها بالمشروعات القومية الكبرى التي تقيمها الدولة من أجل مساندة الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م.
- 4- تبنى الدولة برامج توعوية للقرى والمدن التي يتم بها المشروعات القومية الكبرى مثل حياة كريمة للتعريف بأهمية المشروع وضرورة الحفاظ عليه.
- 5- تنمية الوعي عند المواطنين من خلال عقد الندوات، والمحاضرات، وحملات طرق الأبواب بضرورة الحفاظ على المشروعات التي تقيمها الدولة والعمل على تنميتها باعتبارها ثروة للأجيال القادمة.
- 6- قيام الدولة بمراجعة القوانين والتشريعات التي تحد من إتلاف المشروعات التي تقيمها مما يحفظ سلامة تلك المشروعات واستدامتها.
- 7- متابعة الدولة المستمرة للمشروعات المقدمة للأفراد من خلال برنامج "حياة كريمة" لتبيان مدى قيام المواطنين بالحفاظ على هذه المشروعات ومدى تنميتها.

المراجع:

- 1- أحمد زايد، المواطنة والمسؤولية الاجتماعية: مدخل نظري، المؤتمر السنوي الحادي عشر "المسؤولية الاجتماعية والمواطنة" مايو 2009، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010م.
- 2- أحمد عبادة العربي، المسؤولية الاجتماعية واحتياجات المجتمع، المركز الدولي للبحوث والدراسات، <https://medadcenter.com/articles/40>
- 3- أمال عبد الحميد وآخرون، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، دار المسيرة، الأردن، 2010م.
- 4- إيثار موسى، تعريف المسؤولية من الناحية القانونية، 24 مايو 2023، <https://www.mohamah.net/law>
- 5- برهان سليمان، مفهوم المسؤولية الاجتماعية، <https://borhansoliman.com/%d9>
- 6- حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986م.
- 7- حسين عبد الحميد رشوان، الانثروبولوجيا في المجال التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989م.
- 8- دليل قرية نهطاي، الوحدة المحلية بنهطاي، وزارة التنمية المحلية، مصر، د.س.
- 9- شربال مصطفى، الوعي الاجتماعي المفاهيم والاختلاف، مجلة أبحاث نفسية وتربوية، المجلد التاسع، العدد الثالث، 2018.

- 10- شيماء حلمي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد ثلاثة وخمسون، جامعة طنطا، 2023م.
- 11- عادل عامر، المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة في المؤسسات التعليمية الحكومية، مقال رأى، دنيا الوطن، 2019/12/11،
<https://pulpit.alwatanvoice.com/article>
- 12- عامر عبد العزيز الفقي، أساس المسؤولية الإدارية عن الإخلال بمبدأ المساواة والأعباء العامة عن القرارات الإدارية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، المجلد 57، العدد 1، مايو 2023م.
- 13- عبد الباسط عبد المعطي، الوعي التنموي العربي ممارسة بحثية، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1983م.
- 14- على ليلة، المسؤولية الاجتماعية تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير، المؤتمر السنوي الحادي عشر "المسؤولية الاجتماعية والمواطنة" مايو 2009، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010م.
- 15- غراز الطاهر، دور الثقافة التنظيمية في بلورة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال المعاصرة، مجلة الراصد العلمي، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة وهران، الجزائر، 2020م.
- 16- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000م.
- 17- محمود بسطامي، الوعي القانوني والمواطنة الفاعلة في مصر في إطار المسؤولية الاجتماعية، المؤتمر السنوي الحادي عشر "المسؤولية الاجتماعية والمواطنة" مايو 2009، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010م.
- 18- معتز حمدالله أبو سويلم، المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014م.
- 19- نوال سعيد يحيى، الاعتداء على الممتلكات العامة صورة واحكامه، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاداب والعلوم الانسانية، مجلد 28، العدد 3، 2008.
- 20- هديل العتوم، مفهوم المسؤولية الاجتماعية وابعادها، نوفمبر 7، 2020،
<https://e3arabi.com/%D8%B9%D9%84%D9%85>
- 21- هشام محمود العلي، محسن عبد الحميد البيه، طبيعة المسؤولية المدنية للطبيب، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، المجلد 13، العدد 84، يونيو 2023
- 22- همت بسيوني، القرويين وإشكالية تلقى الخطاب الديني، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثالث، سبتمبر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، 2016م.
- 23- الموقع الرسمي لبرنامج حياة كريمة، <https://www.hayakarima.com>
- 24- قانون العقوبات المصري، <https://manshurat.org/node/14677>



The social and legal responsibility of villagers towards the major national projects “A Decent Life” as an example

By

Dr. AbdelFatah Lotfy Allam

National Center for Social and Criminological Research Sociology teacher

Abstract:

The present study has revealed the extent of the villagers' social and legal responsibility towards the major national projects that the state is currently building in Egypt's villages in order to achieve a sustainable development renaissance in conjunction with Egypt's sustainable development strategy 2030. If the state is keen to fulfill its social responsibility towards the citizens in order to raise their standard of living and achieve their well-being, it is necessary that this citizen has a social responsibility towards those projects which the state is building in order to maintain them and achieve sustainability for the next generations. For this purpose, the current study comes through a series of in-depth individual interviews with the residents of one of a decent life village in the Gharbia governorate to reveal their awareness of the importance of their social and legal responsibility towards these projects and kept them in line with his social and legal responsibility.

Keywords :Social responsibility - legal responsibility - villagers - national projects - a decent life.